

**مدى الحاجة لتنظيم التوزيع الإلكتروني  
لمعلومات تقارير الأعمال بالتطبيق على القطاع المصرفي  
وأساليب التنفيذ والمحاسبة عن عمليات التجارة الإلكترونية**

دكتور

محمد شريف توفيق

أستاذ المحاسبة المالية

مدير مركز البحوث والدراسات التجارية

كلية التجارة جامعة الزقازيق

*E-Mail: sherif\_tawfik@yahoo.com  
<http://mstawfik.tripod.com/sherif.htm>*



**بسم الله الرحمن الرحيم**

**مدى الحاجة لتنظيم التوزيع الإلكتروني**

**لمعلومات تقارير الأعمال بالتطبيق على القطاع المصرفي**

**وأساليب التنفيذ والمحاسبة عن عمليات التجارة الإلكترونية**

**ملخص : SYNOPSIS**

يشكل النمو المطرد في استخدام الشبكة الدولية للمعلومات "إنترنت INTERNET" ك وسيط لتوزيع (نشر) معلومات تقارير الأعمال تغييراً ملمساً في نمط إيصال المعلومات من المنشآت إلى قطاعات عديدة من المستخدمين. كما يشكل النمو المطرد في حجم التجارة الإلكترونية تحدياً آخر جديداً للمحاسبة عن عملياتها ضمن الأنظمة المحاسبية الآلية للمنشآت. وفي ظل التغيرات السريعة والمستمرة في ثورة المعلومات يعرض هذا البحث لموقف التوزيع الإلكتروني لمعلومات تقارير الأعمال من خلال التعريف به وبيان مدى قيام وحدات القطاع المصرفي العاملة في مصر باستخدام هذا التوزيع لنشر أو الإفصاح عن معلوماتها إلكترونياً على شبكة "الإنترنت". كما تناول البحث بيان أهم سبل تنفيذ عمليات التجارة الإلكترونية. ويتناول البحث ذلك أولاً: من خلال إجراء دراسة اختبارية للخصائص المفسرة لاستخدام وحدات هذا القطاع لهذا التوزيع المعاصر لمعلوماتها غير المالية والمالية، ثم بيان مدى الحاجة لتنظيم الجانب المالي من هذه الممارسات من خلال المعايير المحاسبية، وثانياً: بيان وتقييم أهم سبل تنفيذ والمحاسبة عن عمليات التجارة الإلكترونية.

وقد أسفرت المقارنات احادية المتغير *Univariate Comparisons* التي اجراها البحث عن وجود فروق معنوية بين متوسطات قيم متغيرات حجم الاصول والدخل وحقوق المساهمين

والقروض والودائع ومعدل حقوق الملكية للاصول بين مجموعة البنوك المستخدمة للتوزيع الالكتروني للمعلومات ومجموعة البنوك غير المستخدمة له. كما اثبت اختبار فرضيات البحث من خلال التحليل متعدد المتغيرات *Multivariate* ان متغيرات الحجم (مقاسا بالاصول) ونمط ملكية رأس مال البنك لشخصيات اعتبارية (شركة مساهمة غير مملوكة بالكامل للقطاع العام) تمثل المتغيرات المعنوية المفسرة لاستخدام البنوك الواقع "الويب" كأداة للتوزيع الالكتروني للمعلومات. كما ان متغيرات الحجم ونمط الملكية القائم على وجود مستثمرون طبيعيون (قطاع خاص) في ملكية رأس مال البنك تمثل المتغيرات المعنوية المفسرة لاختيار البنوك العاملة في مصر لوسيلة التقرير المالي الالكتروني علي وجه التحديد.

كما اوضح البحث ان تنفيذ عمليات التجارة الالكترونية يمكن ان يتم من خلال : (١) انظمة تبادل البيانات الكترونيا Electronic Data Interchange (EDI)، (٢) وانظمة التجارة علي الانترنت (واجهات المحل علي الانترنت/ وانظمة تبادل البيانات الكترونيا عبر الانترنت)/Commerce on the Internet (Internet Storefronts/ EDI over the Internet). وفي ظل ارتفاع تكلفة النظام الاول، فقد انتهي البحث الي أن النظام الثاني انساب حاليا لمعظم المنشآت المصرية. وقد عرض البحث اساليب المحاسبة عن اعمال التجارة الالكترونية - في ظل النظام الثاني - وهو ما يمكن ان يتحقق وفقا للثلاثة اساليب (علي الاق) الاول: تطوير الادلة الالكترونية للحسابات ضمن الانظمة الالية العربية الحالية لتشمل حسابات الاستاذ العام للايرادات والمصروفات وغيرها المتعلقة بالتجارة الالكترونية علي ان تظهر نتائجها بقسم مستقل بقائمة الدخل، والثاني: من خلال شبكة المعلومات الدولية وذلك بالمحاسبة جزئيا عن المصروفات الكترونيا - ضمن الانظمة المحاسبية اللاتينية

الحالية - من خلال مواقع "الإنترنت" المحاسبية ، مثل موقع ([www.peachtree.com](http://www.peachtree.com)) (bizexpense.com) الذي يوفر eExpense، the Web-based expense management software، والثالث: ضرورة تطوير تطبيقات محاسبية عربية مستحدثة للمحاسبة عن اعمال التجارة الالكترونية بحيث تأخذ في الحسبان اعتبارين هما: (أ) التكامل مع الانظمة الالية المحاسبية العادية، (ب) استخدام تكنولوجيا XML.

وقد توصل البحث الى ان التقرير المالي الالكتروني يستخدم حاليا اختيariا على المستويين المحلي والدولي، كما ان هناك اتجاهها متزايدا لكل من الطلب والعرض علي هذا التقرير المعاصر. وهذا بدوره يفرض الحاجة الي ضرورة النظر بعين الاعتبار في ضرورة توفير قدر مناسب من توثيق هذا التقرير من جانب المهنة. وفي ظل عصر "الانترنت" يتغير على الاجهزه المعنية علي المستويات المحلي والدولية لتنظيم السياسة المحاسبية وضع الضوابط المناسبة والضرورية لتنظيمه. وفي هذا الشأن يوصي بضرورة تطوير معايير العرض والاصفاح العام المصرية (معايير المحاسبة ارقام ٣ ، ٤ ، ١٩ الصادرة عن وزارة الاقتصاد) للمنشآت وصناديق الاستثمار ووحدات القطاع المصرفي لتضمينها التوزيع الالكتروني المؤثق لمعلومات وبيانات الاعمال، او اصدار معيار محاسبي مستقل ينظم التقرير المالي والتوزيع الالكتروني للبيانات والمعلومات المحاسبية لهذه المنشآت. كما يوصي بتطوير معيار للمراجعة يتضمن التوثيق اللازم للتقارير والمعلومات الموزعة الكترونيا.



# **مدى الحاجة لتنظيم التوزيع الإلكتروني**

## **لمعلومات تقارير الأعمال بالتطبيق على القطاع المصرفي**

## **وأساليب التنفيذ والمحاسبة عن عمليات التجارة الإلكترونية**

### **مقدمة**

يقوم النموذج التقليدي لتوفير معلومات تقارير الاعمال على اعتبار ان المنشأة هي المصدر الاساسي للمعلومات، وذلك علي اساس انه يتواافق لديها قدر من المعلومات عن نشاطاتها اكبر مما قد يمكن ان يوفره أي مصدر خارجي، ومن ثم فيمكن للمنشأة انتاج معلومات نشاطاتها بتكلفة اقل وبدرجة اعلي من النسبة مقارنة بالتكلفة التي يمكن ان تتحملها المصادر الخارجية لانتاج نفس هذه المعلومات. ومع ثورة المعلومات والتطور السريع الراهن في تكنولوجيا شبكات الاتصال لا تتغير مقومات هذا النموذج التقليدي الا فيما يتعلق بوسط الاتصال، حيث اصبح هذا الوسيط *Online* ينفذ بسرعة فائقة من خلال شبكات المعلومات المتصلة مباشرة وفوريا بملبيين المستخدمين في اماكن مختلفة من العالم وبوسائل سمعية ومرئية، مع امكانيات فائقة الجودة من حيث تحليل البيانات ورفع ملفاتها الى الشبكة وانزالها الى حاسبات المستخدمين.

وفي ظل ثورة المعلومات والتطور المذهل في تكنولوجيا شبكات الاتصال يتناول هذا البحث دراسة اختبارية Empirical Study بشأن مدى قيام وحدات القطاع المصرفي في مصر بتوزيع (نشر) معلومات تقارير اعمالها الكترونيا علي شبكة الدولية للمعلومات "الانترنت INTERNET" او ما يطلق عليه شبكة "الويب World Wide Web (WWW)"، بالإضافة لتناول اهم سبل تنفيذ والمحاسبة عن عمليات التجارة الإلكترونية ضمن الانظمة المحاسبية الالية (الالكترونية). وسيتعرض البحث الي المقصود بالتوزيع الإلكتروني لمعلومات تقارير الاعمال ومقوماته وفلسفاته خصوصا التقرير المالي الإلكتروني Financial (Internet) Electronic Reporting لاغراض العرض والافصاح العام الإلكتروني من خلال شبكة

المعلومات الدولية "الانترنت"، واختبار معنوية الفروق بين خصائص الوحدات المصرفية المستخدمة للتوزيع الالكتروني لمعلوماتها (غير المالية المالية) وتلك غير المستخدمة له، مع اجراء دراسة اختبارية لتحديد المتغيرات المفسرة لهذه الممارسات. ونظرا لأهمية هذا العرض والافصاح المحاسبي المعاصر سيتناول البحث كذلك تقييم مدى الحاجة لاصدار معايير محاسبية منظمة للتوزيع الالكتروني للقواعد المالية (التقرير المالي الالكتروني).

يشير الاطار الفكري للمحاسبة (FASB 1980) الى انه لكي تكون المعلومات المحاسبية نافعة لمتخذي القرار فيتعين ان تتوافق فيها خواص الملائمة *Relevance* والتقة او امكانية الاعتماد عليها *Reliability*. كما تتضمن الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية - ضمن هذا الاطار - ضرورة توافر خاصية التوقيت الملائم *Timeliness* في المعلومات المحاسبية. وعلى ضوء ذلك فإن هذا البحث يتناول دراسة مدي ودوافع قيام وحدات قطاع هام من المنشآت العاملة في مصر بنشر تقاريرها وقوائمه المالية علي الشبكة المعلومات الدولية "الانترنت" لتحقيق خاصية التوقيت الملائم للمعلومات المحاسبية. او بعبارة اخري استخدام شبكة "الانترنت" للعرض والافصاح عن التقارير المالية السنوية والمرحلية الكترونيا في التوقيت الملائم وذلك قبل ان تفقد المعلومات المحاسبية اهميتها، حيث يتم نشر وتوزيع هذه المعلومات باسرع طريقة تتيح سهولة الحصول عليها واستخدامها بكفاية من جانب قطاع كبير من المستخدمين والمستثمرين والمحللين الحاليين والمرتقين.

لقد ترتب علي ثورة المعلومات والتطور المذهل في تكنولوجيا شبكات الاتصال ان اصبحت التقارير التقليدية (الورقية) تستند وقتا طويلا لتوفيرها وتوسيتها لقطاع محدود من المستخدمين المعروفين، ومن ثم اصبحت اكثر بعدا عن تحقيق خاصية التوقيت الملائم واقل نفعا للمستخدمين. هذا في الوقت الذي فرضت فيه البيئة الديناميكية السريعة في قطاع الاعمال علي المنشآت ضرورة تبني استراتيجيات متغيرة للتقارير المحاسبية يمكن ان توفر لها العديد من المزايا التنافسية. فمن ناحية زاد بشكل مضطرب عدد مستخدمي شبكة "الانترنت" محليا وعالميا سواء من جانب

المستخدمين العاديين او المنشآت التي انشأت لها موقع علي الشبكة لنشر وتوزيع معلوماتها المتعددة الكترونيا علي قطاع واسع من المتصلين بالشبكة، ايضا زاد عدد مواقع المنظمات التي تقدم خدمات معلومات الشركات، وتحليلها للمستثمرين، وتنفيذ العمليات المحاسبية من خلال مواقعها. كما اتاحت تكنولوجيا المعلومات سرعة نقل البيانات لمدى كبير من المتصلين محليا وعالميا بالشبكة بكفاءة عالية، ووفرت للمستخدمين امكانيات متقدمة لعرضها بالوسائل السمعية والمرئية وانزالها من الشبكة (مباشرة او عن طريق تكنولوجيا الكتاب الالكتروني *Download*) وتحليلها بأشكال متعددة مباشرة او عن طريق طرف ثالث، والاستفادة منها في دعم العديد من القرارات.

وعلي الرغم من انه من المعروف ان عددا كبيرا من المنشآت المحلية والاجنبية قد انشأت لها موقع علي شبكة "الويب" *Web Sites* كأداة اتصال، الا انه غير معروف لحد بعيد كيفية استخدام المنشآت لهذه الموقع في النشر او التوزيع الالكتروني لمعلوماتها. ويتوافر في الفكر المحاسبى حاليا ادلة محدودة بأن المنشآت تقوم تطوعيا (اختياريا) بنشر معلومات متعددة من خلال مواقعها علي الشبكة كبيانات مالية وغير مالية لاغراض دعم علاقاتها بالمستثمرين والمقرضين وبالعملاء والموردين والمستخدمين وحملة الاسهم وغيرهم (Ashbuagh, et. al 1999, pp. 248, 242) وتنفيذ عمليات التجارة الالكترونية والعمليات المحاسبية وغيرها. وفي هذا الشأن فأن البحث المحاسبى المحلي يطرح عدة تساؤلات هامة تدور حول مدى استخدام هذه الموقع في العرض والافصاح الالكتروني للقوائم المالية، فعلى سبيل المثال ما هي خصائص المنشآت المستخدمة لهذه الوسيلة المعاصرة، وما هي خصائص هذه الموقع ومحفوظاتها، والتي اي مدي تستخدم هذه المنشآت هذه الوسيلة في عرض او نشر البيانات والمعلومات غير المالية والمالية. يضاف لذلك الى اي مدي يمكن ان يستمر هذا النشر او التوزيع المحاسبى الالكتروني للتقارير المالية تطوعيا دون تنظيم كاف، وهل يمكن ان تحل هذه الوسيلة الالكترونية المعاصرة محل النشر والعرض التقليدي للقوائم المالية. ان مثل هذه التساؤلات قد تم الاجابة عن

بعضها بشكل محدود جدا خارجيا (Ashbuagh, et. al 1999, pp. 242, 248) لكن لم يتم طرحها والتعرف على ابعادها بالكامل محليا. هذا بالإضافة الى الحاجة الملحة - التي استجدة مؤخرا - لبيان سبل تنفيذ والمحاسبة عن العمليات التجارية التي تتم عن طريق شبكة المعلومات الدولية، خصوصا بالنسبة للمنشآت المصرية.

### اهم الدراسات السابقة

نظرا لحداثة هذا الموضوع فلا يتوافر في الدوريات العلمية الا كتابات محدودة للغاية بشأنه نتناولها فيما يلي. ويعرض القسم الثاني من البحث اهم محتويات المشروعين البحثيين التي اصدرهما مجلس معايير المحاسبة المالية الامريكي FASB عام ٢٠٠٠، ولجنة معايير المحاسبة الدولية IASC عام ١٩٩٩ بشأن نشر تقارير الاعمال علي شبكة "الانترنت".

قدم توفيق (١٩٩٨) دراسة تحليلية لامكانيات توظيف الشبكة الدولية للمعلومات "الانترنت" في دعم البحث العلمي و مجالات الاصحاح الالكتروني. وقد عرضت الدراسة نماذج متعددة للإصحاح الالكتروني علي شبكة "الانترنت" لشركات محلية واجنبية. كما طرحت الدراسة قضايا تكلفة هذا الاصحاح، ومدى الحاجة لتطوير معايير محاسبية لتنظيم هذا الاسلوب، ومدى اعتباره مكملا او بديلا لاسلوب العرض والاصحاح التقليدي، ودور مراقب الحسابات في هذا الشأن، وعلاقة هذا الاصحاح بمنهج "التوسيع في الاصحاح". وقد انتهت الدراسة الي اهمية الاصحاح الالكتروني وضرورة شموله لمعايير المحاسبة المصرية وان يشمله تقرير مراقب الحسابات مع اعتباره افصاحا اختياريا. ويلاحظ ان هذه الدراسة لم تتم اختياريا طبقا للمنهج الايجابي، ولم تشمل بالتحديد قطاعات معينة من المنشآت المصرية. ويرجع ذلك لانها تكاد تكون اول دراسة تتم في مجالات العرض والاصحاح الالكتروني.

كما تناولت دراسة (1999) Ashbaugh, et. al بحث مدى استخدام عينة من ٢٩٠ شركة امريكية في قطاعات مختلفة للتقرير الالكتروني علي شبكة "الانترنت". وتبيّن من الدراسة ان ٧٠% من شركات العينة تستخدم التقرير المالي الالكتروني مع وجود تباين ملموس بين هذه الشركات فيما يتعلق بجودة المحتويات المعروضة، حيث

عرضت بعض الشركات بيانات ومعلومات مالية تفصيلية سنوية وشهرية وغيرها، بينما عرضت شركات أخرى معلومات انقضى عليها عامين أو أكثر. كما شملت الدراسة بحث الفروق بين المتغيرات المحاسبية للمنشآت المستخدمة وغير المستخدمة للتقرير المالي الإلكتروني، واظهرت أن هناك فروقاً معنوية بين هذه المنشآت فيما يتعلق بحجم الأصول ومعدل العائد على الأصول وتلك التي تتميز أصلاً بجودة عالية في العرض والافصاح التقليدي عن غيرها. كما اظهر استخدام اسلوب الانحدار في تحديد العوامل المفسرة لاستخدام التقرير الإلكتروني ان متغير حجم الأصول هو المتغير الوحيد المفسر لهذه الممارسة. وقد شملت الدراسة ايضاً استطلاعرأي هذه الشركات بشأن دوافع استخدام التقرير المالي الإلكتروني، والتكاليف والمنافع الخاصة بالتقرير المالي الإلكتروني في هذه الشركات. وقد وجدت الدراسة ان الشركات تعتبر مواقعها على شبكة "الانترنت" اداه هامة اختيارية لنشر المعلومات خصوصاً لحملة الأسهم والمستخدمين المتعددين للمعلومات المحاسبية. وعلى الرغم من أهمية هذه الدراسة ونتائجها الا انها خلت من أي صياغة مناسبة لفرضيات البحث، ولم تتناول بالتفصيل عناصر ومقومات وفلسفات التوزيع الإلكتروني لمعلومات تقارير الاعمال. ولا تتوافق تقريباً - لحد علم الباحث - أي ابحاث محلية بشأن سبل المحاسبة عن عمليات التجارة الإلكترونية ضمن الأنظمة الآلية المحاسبية خصوصاً العربية منها.

### **شكلة البحث**

- عدم وجود دليل على خصائص المنشآت المستخدمة لنشر الإلكتروني للتقارير المالية وغير المالية بوحدات القطاع المصرفي المصري.
- عدم وجود دليل على مدى توافر خاصية التوقيت الملائم في المعلومات المحاسبية المقدمة للمستخدمين العامين، خصوصاً بوحدات القطاع المصرفي المصري في ظل وجود شبكة المعلومات الدولية "الانترنت".
- اذا كان هناك اتجاهها متزايداً لاستخدام التوزيع الإلكتروني للمعلومات فالى أي مدى تستخدم مواقع المنشآت على شبكة "الانترنت" في العرض والافصاح

العام الالكتروني، وهل يمكن ان يستمر هذا النشر المحاسبي المعاصر  
تطوعيا ودون تنظيم كاف.

- عدم وجود دراسات تتعلق بالمحاسبة عن عمليات التجارة الالكترونية  
خصوصا المتعلقة بالأنظمة الآلية العاملة باللغة العربية.

وعلي ضوء ذلك سيقوم الباحث بعرض موقف وحدات القطاع المصرفي من استخدام التوزيع الالكتروني لمعلومات تقارير الاعمال عموما والقواعد المالية بصفة خاصة، ويستخدم هذا العرض في التعرف على مدى توافر خاصية التوقيت الملائم واختبار المتغيرات المفسرة لهذه الممارسات، ثم تقييم الجهد المبذوله في مجال تنظيمها محاسبيا. واخيرا استعراض اهم سبل تنفيذ والمحاسبة عن عمليات التجارة الالكترونية ففي بيئه الانظمة الآلية العربية واللاتينية.

### هدف البحث

(١) التعريف بالتوزيع الالكتروني لمعلومات تقارير الاعمال ومقوماته وتقييم مدى استخدامه حاليا لنشر المعلومات غير المالية والمالية علي شبكة "الانترنت INTERNET" من جانب وحدات القطاع المصرفي العاملة في مصر . ويتم ذلك من خلال تقييم ما تعرضه موقع هذه البنوك علي الشبكة، واجراء دراسة اختبارية للفرق بين المتغيرات المحاسبية الممثلة لخصائص البنوك المستخدمة وغير المستخدمة للتوزيع الالكتروني لمعلومات تقارير الاعمال، وللمتغيرات المفسرة (المؤثرة) للوحدات المصرفية المستخدمة لهذا التوزيع (النشر) المعاصر عموما وفي مجال العرض والافصاح المحاسبي علي وجه التحديد.

(٢) بيان الجهد المبذولة عالميا لتنظيم عرض التقارير المالية بالوسائل الالكترونية لاغراض العرض والافصاح المحاسبي العام من خلال استخدام شبكة "الانترنت" ، وذلك من خلال تقييم ما اصدره كل من مجلس معايير المحاسبة المالية الامريكي FASB ولجنة معايير المحاسبة الدولية IASC في هذا المجال.

(٣) اقتراح ما يلزم في هذا الشأن لتطوير العرض والافصاح (المستوى المحلي) في ظل التوسع في نشر البيانات والمعلومات بالوسائل الالكترونية.

(٤) بيان اهم الاساليب الممكن استخدامها لتنفيذ و المحاسبة عن التجارة الالكترونية من خلال استخدام الانظمة الالية المحاسبية.

### **فرضيات البحث بشأن التوزيع الالكتروني لمعلومات**

يشير الاطار النظري للتقارير الى ان المنشآت كبيرة الحجم نسبياً والناجحة تكون اقدر من غيرها على ممارسة التوزيع الالكتروني لمعلومات تقارير الاعمال. وفي ضوء ان هذا التوزيع المعاصر يوفر للمنشأة القدرة على نشر بياناتها المالية بسرعة لقطاع واسع من المستخدمين يتجاوز عدد المستخدمين الذي يمكن الوصول اليهم من خلال الطرق التقليدية لنشر التقارير - لذا يتوقع ان تكون المنشآت التي يوجد بها نسبة كبيرة نسبياً من المستثمرين بالقطاع الخاص اكثر ممارسة التقرير المالي الالكتروني مقارنة بالمنشآت التي لا تفصح عن بياناتها من خلال موقع "الويب".

وفي ضوء التطوير السابق (وتفصيله كما سيرد في القسم الاول من البحث) يمكن صياغة فرضيات البحث كما يلي:

**المجموعة الاولى : فرضيات البحث المتعلقة باستخدام التوزيع الالكتروني لمعلومات تقارير الاعمال عموماً**

**الفرض الاول ف ١ :**

توجد فروق معنوية بين وحدات القطاع المصرفي العاملة في مصر والمستخدمة للتوزيع الالكتروني لمعلومات تقارير الاعمال وتلك غير المستخدمة له ترجع للحجم. فكلما زاد حجم البنك كلما كان اكثراً قدرة ولديه حافزاً اكبر لانشاء موقع (او اكثراً من موقع) علي شبكة "الانترنت" لنشر معلوماته.

**الفرض الثاني ف ٢ :**

توجد فروق معنوية بين وحدات القطاع المصرفي العاملة في مصر والمستخدمة للتوزيع الالكتروني لمعلومات تقارير الاعمال وتلك غير المستخدمة له ترجع للربحية. فكلما اتجهت معدلات ربحية البنك للزيادة كلما كان ذلك حافزاً لانشاء موقع (او اكثراً) علي شبكة "الانترنت" لنشر معلوماته.

**الفرض الثالث ف ٣ :**

توجد فروق معنوية بين وحدات القطاع المصرفي العاملة في مصر والمستخدمة للتوزيع الإلكتروني لمعلومات تقارير الاعمال وتلك غير المستخدمة له ترجع لهيكل ملكية رأس المال من جانب القطاع الخاص. فكلما زادت نسبة ملكية القطاع غير الحكومي او المستثمرين بالقطاع الخاص لاسهم رأس مال البنك كلما كان ذلك حافزا لانشاء موقع (او اكثرا) علي شبكة "الانترنت" لنشر معلوماته.

**الفرض الرابع ف :**

توجد فروق معنوية بين وحدات القطاع المصرفي العاملة في مصر والمستخدمة للتوزيع الإلكتروني لمعلومات تقارير الاعمال وتلك غير المستخدمة له ترجع لهيكل ملكية رأس المال كشركة مساهمة. فكلما كان البنك غير مملوك بالكامل للقطاع العام وزادت نسبة ملكية المستثمرين كاشخاص اعتباريين في اسهم رأس مال البنك كلما كان ذلك حافزا لانشاء موقع (او اكثرا) علي شبكة "الانترنت" لنشر معلوماته.

**المجموعة الثانية : فرضيات البحث المتعلقة باستخدام التوزيع الإلكتروني لمعلومات التقارير المالية (القواعد المالية الإلكترونية او التقرير المالي الإلكتروني) علي وجه التحديد**

**الفرض الخامس ف ه :**

توجد فروق معنوية بين وحدات القطاع المصرفي العاملة في مصر والمستخدمة للتقرير المالي الإلكتروني وتلك غير المستخدمة له ترجع للحجم. فكلما زاد حجم البنك كلما كان اكبر قدرة ولديه حافزا اكبر لاستخدام شبكة "الانترنت" لعرض قوائمه المالية.

**الفرض السادس ف ه :**

توجد فروق معنوية بين وحدات القطاع المصرفي العاملة في مصر والمستخدمة للتقرير المالي الإلكتروني وتلك غير المستخدمة له ترجع للربحية. فكلما اتجهت معدلات ربحية البنك للزيادة كلما كان ذلك حافزا لاستخدامه شبكة "الانترنت" لعرض قوائمه المالية.

## الفرض السابع ف : ٧

توجد فروق معنوية بين وحدات القطاع المصرفي العاملة في مصر والمستخدمة للتقرير المالي الإلكتروني وتلك غير المستخدمة له ترجع لهيكل ملكية رأس المال من جانب القطاع الخاص. فكلما زادت نسبة ملكية القطاع غير الحكومي أو المستثمرين بالقطاع الخاص لاسهم رأس مال البنك كلما كان ذلك حافزا لاستخدامه شبكة "الانترنت" لعرض قوائمه المالية باعتبارها اداة نشر لقطاع واسع من المستخدمين يتجاوز طرق النشر التقليدية.

### حدود البحث

(١) تتناول الدراسة الاختبارية لاختبار فرضيات البحث بشأن معنوية المتغيرات المفسرة والمميزة في مجالين بشأن التوزيع الإلكتروني لمعلومات تقارير الاعمال:

أولاً: قيام وحدات القطاع المصرفي باستخدام التوزيع (النشر) الإلكتروني لمعلومات تقارير الاعمال، وذلك من خلال دراسة خصائص موقع "الويب" التي انشأتها وحدات هذا القطاع على شبكة "الانترنت".

ثانياً: قيام وحدات القطاع المصرفي باستخدام التقرير المالي الإلكتروني، وذلك من خلال دراسة خصائص نشر القوائم والتقارير المالية (التي نص عليها الاطار الفكري للمحاسبة) وعرضتها وحدات هذا القطاع على موقعها بشبكة "الانترنت" لاغراض العرض والافصاح العام.

(٢) تقتصر الدراسة الاختبارية التي اجراها البحث علي القطاع المصرفي. ويرجع ذلك الي عدة اسباب اهمها: القدرة علي حصر موقف كل وحدات هذا القطاع بالنسبة للتقرير المالي الإلكتروني، واهمية هذا الافصاح للمستثمرين الحاليين والمرتقبين في هذا القطاع، وقدرة او امكانية هذه الوحدات علي تنفيذ هذا التقرير المالي المعاصر، واتجاه الدولة اخيرا لبيع حصصها في رأس مال بعض البنوك المنشأة بقوانين خاصة لمستثمر رئيسي.

### (٣) محتويات الصفحات المرجعية (الرئيسية/ الاولى *(Home Pages*

وعناوين موقع "الانترنت" التي شملها البحث في ملحقه تحدث يوميا وبصفة دورية مستمرة، وفي ضوء هذه الخاصية المميزة لموضوع البحث فإنه يعرض موقف التوزيع الالكتروني للمعلومات والتقرير المالي الالكتروني بالقطاع المصرفي حتى اخر وقت ممكن لانتهاء من البحث.

### **تنظيم البحث**

يتضمن البحث ثلاثة اقسام خصص الاول منها للتعریف بالتوزيع الالكتروني لمعلومات تقارير الاعمال ومقوماته وفلسفاته، وعرض وتقييم محتويات وشكل هذا التقرير لكل البنوك العاملة في مصر، ثم الدراسة الاختبارية التي اجريت لاختبار معنوية اهم المتغيرات المحاسبية الممثلة لخصائص البنوك المستخدمة للتقرير المالي الالكتروني، ولاختبار فرضيات البحث بشأن معنوية المتغيرات المفسرة لاستخدام هذا التقرير ودواجهه بوحدات هذا القطاع المصرفي. ونظرا لأهمية التقرير المالي الالكتروني (الجانب المالي ضمن مقومات التوزيع الالكتروني للمعلومات) في مجال العرض والافصاح العام المحاسبي - يتناول القسم الثاني من البحث تقييم الجهد المبذولة عالميا في مجال تنظيم هذا التقرير المعاصر، ومناقشة مدى الحاجة لتنظيمه ودور الاجهزة المنظمة في هذا الشأن محليا. ويشتمل البحث على ملحقين: خصص الملحق الاول لعرض جداول الاحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة ونتائج اختبارات المعنوية احادية المتغير، وخصص الملحق الثاني لعرض اسماء وعناوين موقع كل البنوك العاملة في مصر علي شبكة "الانترنت" واهم محتويات كل الموقع كتوزيع الكتروني للمعلومات عموما وتوزيع (نشر) الكتروني للتقارير والقوائم المالية.اما القسم الثالث من البحث فيتناول استعراض لاهم سبل تنفيذ عمليات التجارة الالكترونية والمحاسبة عنها، وذلك بدون او من خلال استخدام الشبكة الدولية للمعلومات "انترنت".

## القسم الاول

**التوزيع (النشر) الالكتروني لمعلومات تقارير الاعمال تقرير على شبكة الانترنت:**

دراسة اختبارية للمتغيرات المفسرة في القطاع المصرفي المصري

يتناول هذا القسم تعريف التوزيع الالكتروني لمعلومات تقارير الاعمال، واستعراض عام لدراوئه ومقوماته وفلسفاته من جانب الدراسات النظرية، ومن واقع استخدامه فعلا في كل وحدات القطاع المصرفي العاملة في مصر. كما يتناول القسم بيان وحدات القطاع المصرفي التي شملها البحث وتصنيفها ثم الدراسة الاختبارية لاختبار فرضيات البحث بشأن معنوية المتغيرات المفسرة في مجالين:

(١) قيام وحدات القطاع المصرفي باستخدام التوزيع (النشر) الالكتروني لمعلومات تقارير الاعمال عموما، وذلك من خلال دراسة خصائص مواقع "الويب" التي انشأتها وحدات هذا القطاع علي شبكة "الانترنت".

(٢) قيام وحدات القطاع المصرفي باستخدام التقرير المالي الالكتروني علي وجه التحديد، وذلك من خلال دراسة خصائص نشر القوائم والتقارير المالية المحاسبية التي عرضتها وحدات هذا القطاع علي شبكة "الانترنت".

### ١/ التوزيع (النشر) الالكتروني لمعلومات تقارير الاعمال

يقصد بالتوزيع الالكتروني لمعلومات تقارير الاعمال قيام المنشأة بإنشاء موقع او اكثرا لها علي الشبكات الدولية للمعلومات كوسيل نقل سريع بهدف توزيع ونشر مباشر (فوري *Online Reporting*) لمعلومات غير مالية ومالية عديدة علي قطاعات واسع من المستخدمين المتصلين بالشبكة. ويكون هؤلاء المستخدمين من متخصصين وغير متخصصين ويحصلون علي هذه البيانات والمعلومات كسلعة عامة بدون مقابل او بمقابل محدود. وفيما يتعلق بمحتويات او مقومات هذا التوزيع الالكتروني للمعلومات فيمكن تصنيفه في اربع مجموعات رئيسية كما يلي:

اولا: بيانات ومعلومات وصفية غير مالية: مثل تشكيل مجلس الادارة - توصيف المنتجات والخدمات المقدمه ومنها الخدمات الالية (الالكترونية) - الفروع -

المراسلين - احصاءات عامة - تقييم المؤسسات المالية العالمية لنشاط المنشأة - اخبار عن المنشأة كما صدرت في وسائل الاعلام - معلومات وتاريخ هامة للمستثمرين - وغيرها.

ثانياً: بيانات ومعلومات مالية: مثل بيانات قائمة المركز المالي - النسب المالية - كنسب تكوين رأس المال ونسب السيولة وغيرها - اسعار الصرف الاجنبي - اسعار الاسهم - معلومات مالية عن صناديق الاستثمار - القوائم والتقارير المالية (المحاسبية سنوية / بيئية) للمنشأة وايضاً معلومات المرفقة (المتممة) مع تقرير مراقب الحسابات. ويشير الباحث لآخرة بأنها "التقرير المالي الالكتروني *Electronic Financial Reporting*".

ثالثاً: ادوات ربط سريعة (وصلات) *Hyperlinks* مع موقع اخر على الشبكة توفر للمتصفح سرعة الحصول على بيانات ومعلومات اخرى مكملة قد يحتاج اليها من هذه الموقع الاخر.

رابعاً: ادوات علي الموقع تتيح للمستخدم اجراء عمليات معينة مع المنشأة صاحبة الموقع خدمات التجارة الالكترونية والمحاسبة وخدمات البنك الفوري *Online Banking* وغيرها، وتنتهي بتقديم بيانات ومعلومات بهذا الشأن للمستخدم.

ويجدر الاشارة في هذا الشأن ان هذه المقومات يمكن ان يتم عرضها علي شبكات الاتصال في موقع "الويب" تحت عنوانين "المستثمرون او علاقات المستثمرين" (والخدمات المحاسبية تحت مسمى Partner Services)، وتشمل بالإضافة لما سبق تحليلات بالرسومات وبالوسائل السمعية والمرئية *Streaming Audio and Video* لانعقاد الجمعيات العمومية وغيرها وتبادل الملفات بانماط متعددة (علي سبيل المثال *E-PDF, HTML and XFRML*) وتسجيل عناوين البريد الالكتروني للمتصليين *Mail alerts* لتبليغهم او لا باول بمعلومات الشركة التي تكون محل اهتماماتهم واعداد سجل الزائرين لحصر المترددين علي الموقع. من ناحية اخرى يمكن ان تتوافر ايضاً معلومات المنشآت التي تتداول اسهامها بسوق المال من خلال موقع

طرف ثالث على الشبكة<sup>١</sup> - تعني بتجميع هذه المعلومات وتحليلها وتقديم خدمات المستثمرين *Online Investor Services* كأنزال ملفات القوائم المالية للشركات من الشبكة للمستخدمين في صورة ملفات الجداول الالكترونية *Spreadsheets* لتكون جاهزة مباشرة لاغراض التحليل - و مواقع منشأة السمسرة ويتم ايضا توزيعها الكترونيا.

وتتحقق للمنشأة المستخدمة لهذا الاسلوب المعاصر نقل المعلومات المزايا التالية:

- (١) خفض التكاليف والزمن اللازم لتوزيع المعلومات.
- (٢) القدرة علي التعامل مع قطاع واسع من المستخدمين لم يسبق للمنشأة التعرف عليهم.
- (٣) امكان تقديم هذه المعلومات كبديل / ملحق للعرض والافصاح المحاسبي التقليدي.
- (٤) زيادة حجم ونوعية وسرعة البيانات والمعلومات المعروضة الكترونيا.
- (٥) تحسين القدرة علي الوصول للمستثمرين المرتقبين للمنشأة الصغيرة.
- (٦) يري كثيرون ان استخدام الشبكة الدولية للمعلومات "انترنت" ك وسيط نقل في هذا الشأن سيترتب عليه ان تتغير دورات اعداد التقارير والقوائم المالية للمنشأة من شهرية / ربع سنوية / سنوية الي نظام للتقارير الفوريه *Real-time Reporting*<sup>٢</sup>.

### ٣/ فلسفة استخدام التوزيع الالكتروني لمعلومات تقارير الاعمال

تتعدد فلسفة استخدام المنشأة للتوزيع الالكتروني لمعلومات تقارير الاعمال وينعكس ذلك علي تصميم موقعها علي الشبكة، فقد تكون هذه الفلسفة ان التوزيع الالكتروني يمثل استكمالاً للمواد التقليدية المطبوعة (ومن ثم فهو يزيد سرعة التوزيع للبيانات والمعلومات التقليدية، وذلك لخدمة اهداف المستثمرين العاديين وحملة الاسهم)، او

<sup>١</sup> يقدم هذه الخدمة علي شبكة الانترنت بالنسبة لمعلومات الشركات المصرية موقع- [www.efg-hermes.com](http://www.efg-hermes.com)

<sup>2</sup> D. Petri, "Technology's Impact on Financial Reporting", Pro2Net Corporation, August 21, 2000.

بديلا لها (ومن ثم فهو يشجع استخدام موقع "الويب" كديل للمواد المطبوعة ويشمل معلومات اضافية كتارikh اسعار الاسهم، وذلك لخدمة اهداف المستثمرين وحملة الاسهم وبعض المحللين)، او وسيلة معاصرة لتوفير ادوات تحليلية حديثة (ومن ثم فهو يعظم استخدام امكانيات "الويب" من حيث زيادة عدد المستخدمين ويوفر بيانات ومعلومات جديد لهم بوسائل كالوسائل السمعية والمرئية وتتيهات البريد الالكتروني، خصوصا لخدمة اهداف للمحللين والمنشآت العاملة في مجالات الاستثمار).

### ١/٣ التقرير المالي الالكتروني

#### ١/١/٣ تعریف المنشأة المستخدمة للتقریر المالي الالكتروني

من خلال شبكة "الانترنت" Electronic (Internet) Financial Reporting (EFR)

يمكن تعريف المنشأة بأنها مطبقة للتقریر المالي الالكتروني اذا كان لديها موقع واحد على الاقل على شبكة "الويب" ويتضمن واحدا على الاقل مما يلي:

١. مجموعة كاملة من القوائم المالية السنوية تشمل: قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية والايضاحات المتممة للقوائم المالية وتقریر مراقب الحسابات.

٢. تقاریر مالية مرحلية (бинنية *Interim Reports*) تشمل الحد الادني لقائمة المركز المالي المرحلية وقائمة الدخل المرحلية (طبقا لما هو محدد طبقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٤ International Accounting Standard IAS 34).

٣. اداة ربط (وصلات) *Link* بقوائمها المالية في أي مكان اخر بشبكة "الانترنت"، مثلا يمكن ان يتتحول المستخدم المستعرض من موقع المنشأة على الشبكة الي موقع مكتبة مركز المعلومات ودعم القرار برئاسة مجلس الوزراء (طرف ثالث) او موقع وزارة الاقتصاد او موقع هيئة سوق المال او موقع البورصة المصرية علي نفس الشبكة او غيرها ويحصل على بيانات ومعلومات عن القوائم المالية للمنشأة.

## ١/٣/٣ دوافع استخدام التقرير المالي الالكتروني من واقع الدراسات النظرية

### السابقة

اشارت العديد من الدراسات السابقة الى ان التقرير المالي الالكتروني يمثل ممارسة اختيارية من جانب المنشآت وتنقاوت محتوياته لحد بعيد بين منشأة وآخر. كما ان مستوى هذا العرض والافصاح المعاصر يرتبط طرديا بحجم المنشأة بما يعكس انخفاض تكلفة هذا العرض بالنسبة لحجم المنشأة (Ashbuagh, et. al 1999, pp. 242, 248). وبناء عليه تتعدد دوافع المنشآت بشأن استخدام هذا العرض والافصاح نظرا للتباين في التكاليف (والمنافع) المتعلقة به كافصاح مكمل للعرض والافصاح التقليدي. ويمكن القول ان المنافع التي يتوقع ان تحصل عليها المنشأة اذا اختارت التقرير المالي الالكتروني عن غيره من وسائل العرض والافصاح الاختيارية الاخرى تتمثل فيما يلي:

١) يوفر التقرير المالي الالكتروني وسيلة نشر وتقرير فورية (مباشرة) *Online Reporting* بين المنشأة كمنتج للبيانات والمعلومات وبين قطاعات عريضة من المستثمرين والمقرضين وغيرهم.

٢) يمكن ان يخفض التقرير المالي الالكتروني تكاليف نشر المنشأة لمعلوماتها. فإذا امكن لمحظي القرار المعروفين وغير المعروفين الحصول على المعلومات المنشورة على صفحات "الويب" واستخدامها، فيمكن للمنشأة ان تتخلص الى حد بعيد من تكاليف طباعة وارسال تقاريرها التقليدية (السنوية والمرحلية) الى مستخدميها المعروفين الذين يتبعون ان تصلكم هذه التقارير.

٣) يمثل التقرير المالي الالكتروني وسيلة للاتصال لعدد كبير من مستخدمي المعلومات المحاسبية بعضهم غير معروف للمنشأة وغالبا ما يكون اكبر من هؤلاء الذين ترسل لهم التقارير المالية التقليدية (الورقية). وبناء عليه فأن انشاء موقع "الويب" واستخدامه في التقرير المالي الالكتروني يعني ان المعلومات المحاسبية قد أصبحت سلعة عامة يمكن استرجاعها او الحصول عليها طوال ٢٤ ساعة في أي مكان بالعالم ومن جانب قطاعات غير متاجنة

من المستخدمين. وهذا يعني توسيع مدى وقطاع المستفيدين من العرض والافصاح العام ليمتد الى المستثمرين الحاليين والمرتقبين. ويحد الإشارة في هذا الشأن الى ان الادوات المتعددة لشبكة "الانترنت" ومن بينها متصفحات الشبكة وروابطها المتعددة (وصلاتها) *Hyperlinks* ووسائل نقل الملفات والبيانات *Data-transfer devices* من خلالها ومحركات البحث *Search Engines* عليها وانزال الملفات *Download* بدرجة فائقة الجودة (بنمط *Portable Document Files PDF*) واستخدام البريد الالكتروني *Electronic Mail* وغيره تدعم الى حد بعيد دور التقرير المالي الالكتروني في الافصاح عن المنشأة.

٤) يوفر التقرير المالي الالكتروني للمستخدم القدرة على استخدام روابط (وصلات) موقع "الانترنت" *Hyperlinks* في دمج اقسام عديدة من التقارير المالية المنشورة على الشبكة مع العديد من المعلومات الاخرى المتعلقة بها في موقع اخر، ومن ثم اجراء المقارنات ودعم القرارات.

٥) يخفض التقرير المالي الالكتروني التكاليف والوقت اللذان يتحملهما مستخدمي المعلومات المحاسبية. ذلك ان التقرير المالي الالكتروني يمثل مصدر فوري للمعلومات التي تصدرها المنشأة بصفة مستمرة على مدار فترات زمنية متقاربة، خصوصا في ظل الاتجاه المعاصر لتخفيض فترات دورة حياة المنتج والاتجاه نحو تطبيق نظم المخزون الفوري *Just-in-time JIT*.

٦) سيزيد استخدام المنشآت للنشر الالكتروني لتقاريرها المالية مع التوجه الجديد للبرمجيات المحاسبية التي تتم من خلال شبكة "الانترنت" *E-Software* (Web-based accounting solutions)، وبصفة خاصة المحاسبة عن النفقات الكترونيا من خلال الخدمات التي تقدمها مواقع شركات البرمجيات المحاسبية العالمية لعملائها *eExpense, the Partner Services* مثل *Web-based expense management software from .www.peachtree.com(bizexpense.com)*

وعلى الرغم من وجود هذه الحوافر المتعددة للتقرير الالكتروني الا ان بعض المنشآت قد تحجم عن ممارسته لاسباب عديدة كأن تكون تكلفته للمنشأة اعلى من المنافع المتتصورة منه، وهذه التكلفة تشمل عادة تكاليف انشاء الموقع على الشبكة بلغة *HTML* وغيرها وتكاليف صيانته (تكاليف صيانة الموقع عموما وتكاليف تحديث صفحات الموقع المتضمنة التقرير المالي الالكتروني وتكاليف ممارسة المهام المحاسبية من خلال الموقع على الشبكة) من جانب مزود الخدمة *Internet Service Provider (ISP)*. كذلك قد تحجم المنشآت عن ممارسة التقرير المالي الالكتروني لمخاطر واحتمالات فقد المنافسة كنتيجة لطبيعة نشاطها وظروف السوق وعدم توافر ضوابط الامن الكافية للبيانات والمعلومات المعروضة على شبكة الانترنت "خصوصا مشكلة حماية الخصوصية *INTERNET Privacy* او عدم التلاعب في البيانات المعروضة للمنشأة على الشبكة.

## ٤/ وحدات البنوك العاملة في مصر التي شملها البحث

شمل البحث كل البنوك العاملة في مصر (باستثناء البنك المركزي المصري) وبيانها طبقاً لجدول رقم (١) كالتالي:

جدول رقم (١)

بيانات وحدات الدراسة للبنوك العاملة في مصر (\*) التي شملها البحث

التصنيف	وحدة الدراسة	%
أولاً: بنوك القطاع العام		
١/١ بنوك تجارية (البنوك الحكومية الأربع)	٤	٦٩
٢/١ بنوك متخصصة	٣	٥٢
ثانياً: بنوك منشأة اتفقاً بأحكام قانون الاستثمار		
١/٢ بنوك تجارية	٢٢	٣٧٩
٢/٢ بنوك استثمار واعمال	٨	١٣٨
٣/٢ فروع بنوك أجنبية	١٥	٢٥٩
٤/٢ بنوك منشأة بقوانين خاصة	٦	١٠٣
الجملة	٥٨	١٠٠

(\*) المصدر: دليل بنوك مصر ١٩٩٩/٢٠٠٠ (القاهرة: الاقتصادية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٠). ويعرض ملحق البحث رقم (٢) تفاصيل أسماء هذه البنوك ومحفوبيات مواقعها من حيث التوزيع الإلكتروني لمعلومات تقارير الاعمال بالتفصيل على شبكة "الإنترنت".

## ٥/ دراسة أولية لواقع استخدام التوزيع الإلكتروني

### معلومات تقارير في القطاع المصرفي المصري

يبدأ هذا القسم بعرض موقف تصنيف وحدات البنوك العاملة في مصر طبقاً لمدى استخدامها لشبكة "الإنترنت" في التوزيع الإلكتروني لمعلومات تقارير الاعمال.

ويلخص جدول رقم (٢) هذا الموقف كالتالي:

تصنيف البنوك* العاملة في مصر بالدراسة طبقاً لاستخدام التوزيع الإلكتروني لمعلومات تقارير الأعمال (مدى وجود موقع لها على شبكة "الإنترنت" تعرض معلومات من عدمه)					
الجملة		لا تستخدم توزيع إلكتروني (ليس لها أي موقع الجملة على شبكة الإنترنت)		تستخدم توزيع إلكتروني (لها موقع واحد على الأقل على شبكة الإنترنت)	
%	عدد	%	عدد	%	عدد
أولاً: بنوك القطاع العام (*)					
٦,٩	٤	٠	—	١٠٠	٤
٥,٢	٣	١٠٠	٣	٠	-
ثانياً: بنوك منشأة اتفاقاً باحكام قانون الاستثمار (*)					
٣٧,٩	٢٢	٦٨,٢	١٥	٣١,١	٧
١٣,١	٨	٧٥	٦	٢٥	٢
٢٥,٩	١٥	٨٦,٧	١٣	١٣,٣	٢
١٠,٣	٦	٣٣,٣	٢	٦٦,٧	٤
% ١٠٠	٥٨	٦٩,٢	٣٩	٣٢,١	١٩
المجموع					

(\*) يعرض ملحق البحث رقم (٢) أسماء هذه البنوك وعناوين مواقعها على الشبكة وموقعها من التوزيع (النشر) الإلكتروني لمعلومات تقارير الأعمال.

ويظهر من الجدول السابق اهم النتائج التالية:

- تبين ان ١٩ بنكاً عاملة في مصر (٨٦% ٣٢%) لها موقع علي الشبكة الدولية للمعلومات "إنترنت" تعرض تقارير الأعمال وتمثل توزيع (نشر) الكتروني للمعلومات وذلك من بين ٥٨ بنكاً شملتهم الدراسة (بناء علي تعريف البحث اذا كان البنك عنوان بريد الكتروني دون موقع علي الشبكة فلا يعتبر البنك مستخدماً للتوزيع الإلكتروني للمعلومات).

- ٢- جميع البنوك التجارية الحكومية الاربع (الاسكندرية والاهلي والقاهرة ومصر) لها موقع علي شبكة "الانترنت" (جدول رقم ٣/أ بملحق البحث رقم ١).
- ٣- جميع البنوك المتخصصة بالقطاع العام (زراعية وصناعية وعقارية) ليس لها أي موقع علي شبكة "الانترنت" (جدول رقم ٣/أ بملحق البحث رقم ١).
- ٤- حققت البنوك المنشأة انتفاعا بقانون الاستثمار والبنوك التجارية والبنوك المنشأة بقوانين خاصة اعلي نسبة بنوك لها موقع علي الشبكة (وهي شركات مساهمة كشكل قانوني ويملكها مستثمرون اشخاص اعتباريون)، هذا بينما حققت فروع البنوك الاجنبية اقل نسبة بنوك لها موقع علي الشبكة.
- وفي ضوء ما يعرضه العمود الثالث بملحق البحث رقم (٢) بشأن اهم محتويات التوزيع الالكتروني للمعلومات بمواقع كل البنك العاملة في مصر علي شبكة "الانترنت" وما سبق ايضاحه بشأن فلسفة استخدام التوزيع الالكتروني لتقارير الاعمال - تبيان ما يلي :
- (١) اظهر البحث ان معظم البنوك المستخدمة للتوزيع الالكتروني ضمنت مواقعها معلومات عن الخدمات والمراسلين.
- (٢) اظهر البحث ان اربعة بنوك فقط (من البنوك التسعة عشر التي لها موقع علي الشبكة) وفرت للمتصل بالشبكة الخدمات المصرفية المباشرة عبر شبكة "الانترنت" او خدمات البنك الفوري *Online Banking* (بنك تجاري قطاع عام، وبنك تجاريان تم انشائهما انتفاعا بقانون الاستثمار وفرع بنك اجنبي). وهذه البنوك تمثل ٦٩٪ من اجمالي البنوك العاملة في مصر.
- (٣) اظهر البحث ان اربعة بنوك من البنوك التي لها موقع علي الشبكة لا تستخدم مواقعها لاغراض التقرير المالي الالكتروني.
- (٤) اظهر البحث ان بنكا واحدا فقط اتاح للمتصل بالشبكة انزال ملفات تقاريره المالية الى حاسب المستخدم بنمط *PDF* عالية الجودة.

- ٥) اظهر البحث ان بنكين فقط (ضمن البنوك التجارية المنشأة اتفقاً بقانون الاستثمار) اتاحا للمستخدم الربط (وصلات الكترونية) بموقع اخر (التجوال او الانتقال) *Link through Navigation Aids* على الشبكة لاجراء مقارنات الاداء (تبني فلسفة التوزيع الالكتروني باعتباره يمثل وسيلة معاصرة توفر ادوات تحليلية حديثة).
- ٦) جميع البنوك التي لها موقع على الشبكة استخدمت العرض الثابت Static Streaming واستخدم بنك واحد قطاع عام مؤثرات سمعية .audio وفي ضوء ما يعرضه العمود الرابع بملحق البحث رقم (٢) بشأن اهم محتويات التوزيع الالكتروني للتقارير والقوائم المالية بمواقع كل البنوك العاملة في مصر على شبكة "الانترنت" تبين ما يلي :
- ٧) اظهر البحث ان عدد ١٥ بنكا (٩٢%) من جملة البنوك العاملة في مصر تستخدم شبكة المعلومات الدولية "الانترنت" في عرض تقاريرها المالية الكترونياً وذلك بأشكال وانماط متباعدة (جدول رقم ٤ بملحق البحث رقم ١).
- ٨) تتبادر الى حد بعيد ممارسات البنوك العاملة في مصر فيما يتعلق باستخدام التقرير المالي الالكتروني. فعلى سبيل المثال اظهر البحث ان بنكين يملك كل منهما اكثر من موقع واحد (بعناوين مختلفتين كل منها يعكس نفس اسم البنك) على شبكة "الانترنت"، هذا بينما هناك ٣٩ بنكا (٦٧% من البنوك العاملة في مصر) لا يوجد له أي موقع على الشبكة. كما اظهر المسح الذي اجراه البحث ان ثلاثة بنوك لها موقع تحت الانشاء حاليا على الشبكة، وبنك واحد كان له موقع يتضمن تقارير مالية الكترونية لكن الغي منذ اكثر من عام لخفض النفقات.

٩) جميع البنوك التي عرضت تقاريرها المالية على الشبكة استخدمت العرض المباشر من خلال مواقعها على الشاشة مباشرة (بلغة HTML) دون امكان ازالة ملف التقارير المالية على الشبكة الى حاسب المستخدم، وذلك بأسثناء

بنك واحد فقط اتاح انزال تقاريره المالية السنوية والمرحلية كاملة لحساب المستخدم في صورة ملفات *PDF* عالية الجودة، بحيث يتم التعامل معها من خلال برنامج *Adobe Acrobat Reader* المتاح مجاناً للمتصليين بشبكة الانترنت".

(١٠) عرض عدد كبير من البنوك حجم كبير من المعلومات غير المالية كبيانات المراسلين والفروع والخدمات المقدمة واستراتيجيات البنك وأمكانيات تنفيذ بعض العمليات المصرفية *On Line Banking* مع المستخدمين عبر شبكة "الانترنت".

(١١) على الرغم من ان معظم البنوك عرضت المعلومات غير المالية السابقة، الا ان عدداً كبيراً منها عرض تقارير مالية غير حديثة. فبناء على اجراء مسح هذا البحث لواقع التقرير الالكتروني - تبين عرض بنك واحد كل قوائمه المالية لفترة اخر ثلاثة اعوام حتى نهاية ١٩٩٩ بالإضافة للتقارير المرحلية حتى الرابع الثاني من عام ٢٠٠٠. وقد عرض ثلاثة من بنوك القطاع العام تقاريرها المالية حتى ١٩٩٩/٦/٣٠ فقط. كما اكتفت ثلاثة بنوك اخري بعرض قائمة المركز المالي وقائمة الدخل حتى ١٩٩٨/١٢/٣١ مقارنة بالقائمتين في ١٩٩٧/١٢/٣١. واكتفي بنك اخران بعرض بعض البيانات قائمة المركز المالي ونتائج النشاط في نهاية عام ١٩٩٧ ونسب الملكية والسيولة. ويعكس ذلك بوضوح ان العديد من التقارير المالية المعروضة على الشبكة انقضى عليها عامين فأكثر، وانه لم يدخل عليها التحديث اللازم (تبني فلسفة اعتبار التوزيع الالكتروني للمعلومات مكملاً او امتداداً للمواد المطبوعة). وبناء عليه فان التقرير المالي الالكتروني لوحدات القطاع المصرفي العامل في مصر لا يفي عموماً بخاصية التوثيق الملائم لجودة المعلومات المحاسبية، وتکاد تكون معظم البنوك لا تستخدم شبكة "الانترنت" في عرض التقارير المالية المرحلية.

- (١٢) اظهر البحث ان ثلاثة بنوك فقط اضافت الي مواقعها اداة ربط (وصلات) *Hyperlinks* تتيح ربط معلوماتها المالية بموقع اخر على الشبكة لاجراء المقارنات والتحليلات المتقدمة.
- (١٣) اظهر البحث انه من بين التسعة عشر بنكا المستخدمة للتقرير المالي الالكتروني يوجد خمسة بنوك فقط منها عرضت القوائم المالية الاربع الرئيسية، بينما باقي البنوك استخدمت الشبكة لعرض بيانات مالية مختصرة Abbreviated Financial Data المنشأة المستخدمة للتقرير المالي الالكتروني (السابق تعريفه في بداية القسم الاول) بصورة معدلة علي انها المنشأة التي تعرض علي الشبكة - كحد ادنى - بيانات قائمة المركز المالي وقائمة الدخل.

## ٦/ الدراسة الاختبارية

### ٦/١ منهم الدراسة الاختبارية

حتي يمكن تحقيق اهداف البحث بشأن الدراسة الاختبارية قام الباحث بما يلي:

- ١) استخدام محركات وادوات البحث *Search Engines* الانجليزية والعربية علي شبكة "الانترنت" خلال فترة اجراء الدراسة وذلك لحصر موقع البنوك العاملة في مصر المستخدمة لشبكة "الانترنت" في التقرير المالي الالكتروني ومحتويات هذا التقرير. كما استخدم الباحث الاتصال المباشر بالبنوك لمعرفة موقفها من انشاء موقع لها علي الشبكة واستخدامها في العرض والافصاح الالكتروني. ويعرض ملحق البحث هذه النتائج.
- ٢) تم تجميع بيانات حجم الاصول والعائد ونمط الملكية والقروض والودائع وحقوق الملكية (المساهمين) لبنوك الدراسة من واقع دليل بنوك مصر ٢٠٠٠/١٩٩٩ والقوائم المالية المنشورة. وبناء علي المؤشرات المالية التي تستخدمها هيئات التقييم العالمية واهماً هيئة Moody's لتقييم البنوك تم حساب مؤشر الربحية Profitability: العائد علي متوسط الاصول (%)، ومؤشر السيولة Liquidity (التوظيف Investments): القروض بالنسبة

للودائع %، ومعدل الرسملة Capitalization: حقوق الملكية بالنسبة للاصول %. وقد استخدمت هذه المؤشرات كمتغيرات مفسرة مقترنة لاستخدام التقرير المالي الالكتروني في القطاع المصرفي.

(٣) استخدم سعر صرف ٤٠٣ جنيه للدولار (السعر الساري وقت تواریخ القوائم المالية المنشورة) لتحويل بنود القوائم المالية لفروع البنوك الأجنبية التي عرضت تقاريرها المالية بالدولار الامريكي.

(٤) استخدم برنامج الحاسب الالى "الحقيقة الاحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS" في حساب الاحصاءات الوصفية وتحليل البيانات واجراء المقارنات احادية المتغير *Univariate Comparisons* لمعنى الفروق بين متوسطات قيم المتغيرات المحاسبية الممثلة لخصائص البنوك المستخدمة وغير المستخدمة للتوزيع الالكتروني لمعلومات تقارير الاعمال.

(٥) استخدام نفس برنامج الحاسب الالى في بناء دالة الانحدار اللوغاريتمي (متعدد المتغيرات) *Multivariate Logit Regression* لاختبار معنوية المتغيرات المفسرة لكل من: (١) انشاء وحدات القطاع المصرفي موقع على شبكة "الانترنت" للتوزيع المعلومات عموماً، (٢) استخدام وحدات القطاع المصرفي لموقعها على شبكة "الانترنت" في نشر التقارير المالية الالكترونية على وجه التحديد.

### ٣/١ متغيرات الدراسة الاختبارية

في ضوء ما سبق شمل البحث حساب متغيرات الدراسة التالية لكل وحدات البنك العاملة في مصر:

الاصول ASSETS: جملة اصول البنك في ١٩٩٩/٦/٣١ (١٩٩٩/١٢/٣١) لبنوك القطاع العام).

الدخل INCOME: صافي ربح البنك (بعد خصم الضرائب) ١٩٩٩/٦/٣٠ (١٩٩٩/١٢/٣١) لبنوك القطاع العام).

حقوق المساهمين SHAREQTY: جملة حقوق مساهمين البنك في ١٩٩٩/٦/٣١ .

القروض LOANS: جملة قروض البنك للعملاء والبنوك الأخرى (بعد خصم المخصص) في ١٢/٣١/١٩٩٩.

الودائع DEPOSITS: جملة ودائع العملاء بالبنك في ١٢/٣١/١٩٩٩.  
معدل العائد على الأصول ROA: نسبة العائد (الدخل) إلى متوسط الأصول (%) للبنك.

معدل حقوق الملكية للأصول EQUTASTS: نسبة حقوق الملكية إلى أصول البنك .%

معدل التوظيف INVSTMNT: نسبة قروض البنك إلى الودائع %.  
نسبة ملكية القطاع الخاص PRCPINV: النسبة المئوية لملكية القطاع الخاص في رأس مال البنوك المشتركة (١٠٠ % - النسبة المئوية لملكية بنوك القطاع العام الاربعة في رأس مال البنوك المشتركة).

### ١/٦/٣ الاحصاءات الوصفية واختبارات المعنوية احادية المتغير

يعرض جدول رقم (١/٣) - بملحق البحث رقم (١) - الاحصاءات الوصفية لكل وحدات البنوك العاملة في مصر: (أ) الاوساط الحسابية لمتغيرات الدراسة واختبار معنوية الفروق بين الاوساط الحسابية للبنوك التي لها موقع على شبكة "الانترنت" (تستخدم التوزيع الالكتروني للمعلومات) والبنوك التي ليس لها موقع (الاختبارات احادية المتغير). كما يعرض جدول رقم (٣/ب) - بملحق البحث رقم (١) - الانحرافات المعيارية لنفس المتغيرات واختبار تجانس التباين Levene's Test for Equality of Variances (تستخدم التوزيع الالكتروني للمعلومات) والبنوك التي ليس لها موقع (لا تستخدم التوزيع الالكتروني للمعلومات).

ويظهر من جدول رقم (٣/أ) - على مستوى كل البنوك - ان هناك فروقاً معنوية ( $p\text{-value} < 0.05$ ) - طبقاً لاختبار t-test - بين البنوك التي تستخدم التوزيع الالكتروني للمعلومات وتلك التي لا تستخدم هذا التوزيع الالكتروني وذلك بالنسبة لمتغيرات حجم الأصول والدخل وحقوق المساهمين والقروض والودائع ومعدل حقوق

الملكية للاصول. كما يتحقق نفس هذا الوضع بالنسبة لقطاع البنوك التجارية الاخرى المنشأة طبقا لقانون الاستثمار. ولا توجد فروق معنوية بين البنوك التي لها موقع على الشبكة للتوزيع الالكتروني وتلك التي ليس لها موقع لهذا التوزيع بالنسبة لمتغيرات الدراسة بقطاع البنوك المنشأة بقوانين خاصة. كما يظهر الجدول انخفاضا ملحوظا في عدد فروع البنوك الاجنبية في مصر التي لها موقع للتوزيع الالكتروني علي الشبكة (بنك ان ٣١%).

ويظهر من جدول رقم (٣/ب) - علي مستوى كل البنك - عدم تجانس التباين او فروقا معنوية ( $p-value < 0.05$ ) - للانحرافات المعيارية المحسوبة لمتغيرات حجم الاصول والدخل وحقوق المساهمين والقروض والودائع ونسبة معدل حقوق الملكية للاصول وذلك بين مجموعة البنوك التي تستخدم التوزيع الالكتروني للمعلومات وتلك التي لا تستخدم هذا التوزيع المعاصر.

كما يعرض جدول رقم (٤) - بملحق البحث رقم (١) - الاحصاءات الوصفية لخصائص وحدات البنوك العاملة في مصر المستخدمة للتقرير المالي الالكتروني علي شبكة "الانترنت" مقارنة بغير المستخدمة له: (أ) الاوساط الحسابية لمتغيرات الدراسة واختبار معنوية الفروق بين الاوساط الحسابية للبنوك المستخدمة للتقرير المالي الالكتروني وتلك غير المستخدمة له. ويوضح الجدول ان بنك تجاري واحد من بنوك القطاع العام وكل بنوك القطاع العام المتخصصة لا تستخدم التقرير المالي الالكتروني. كما يظهر من الجدول - علي مستوى كل البنك - ان هناك فروقا معنوية ( $p-value < 0.05$ ) بين مجموعة هذه البنوك بالنسبة لمتغيرات حجم الاصول والدخل وحقوق المساهمين والقروض والودائع ومعدل حقوق الملكية للاصول. وتحتفق نفس هذه النتيجة بالنسبة لقطاع البنوك التجارية المنشأة طبقا لقانون الاستثمار. وعلى الرغم من الانخفاض الملحوظ لعدد فروع البنوك الاجنبية المستخدمة للتقرير المالي الالكتروني (بنكا واحدا ٦٧%) الا ان معظم المتوسطات الحسابية لمتغيرات الدراسة بهذا القطاع تختلف معنويا بين البنوك المستخدمة للتقرير الالكتروني عن غير المستخدمة له. وهذه النتائج تتفق عموما مع نتائج الدراسات

السابقة بأن المنشآت التي تتبع سياسات عرض واصح اشمل هي الاكبر حجماً والاكثر ربحية (Lang and Lundholm 1993).

وبناء عليه يمكن القول ان الاختبارات احادية المتغير التي تناولها البحث توضح عموماً ان هناك فروقاً معنوية بين خصائص البنوك التي لها موقع للتوزيع الالكتروني على شبكة "الانترنت" وتلك التي ليس لها موقع لهذا التوزيع علي الشبكة. كما توجد فروقاً معنوية بين خصائص البنوك العاملة في مصر المستخدمة للتقرير المالي الالكتروني وتلك غير المستخدمة له. وفي هذا الشأن فإن البنوك المستخدمة للتقرير المالي الالكتروني عموماً تتمتع بمقاييس اكبر لحجم الاصول والربحية وحقوق المساهمين والقروض والودائع.

#### **٤/٦ دوال الانحدار اللوغاريتمي متعدد المتغيرات لاختبار معنوية المتغيرات المفسرة**

#### **٤/٦/١ دالة الانحدار اللوغاريتمي للتوزيع الالكتروني لتقدير الاعمال ونتائجها**

تتخذ دالة الانحدار اللوغاريتمي *Logit Regression*<sup>١</sup> للتبؤ باحتمال انشاء موقع على شبكة "الويب" للتوزيع الالكتروني للمعلومات عموماً التقرير المالي الشكل التالي:

$$\ln(\frac{P}{1-P}) = \ln(\frac{\text{الاصل}}{\text{الاصل} + \text{الودائع}}) = \ln(\frac{\text{الاصل}}{\text{الاصل} + \text{الدخل} + \text{الوظيف} + \text{القطاع الخاص}})$$
$$= \ln(\frac{\text{الاصل}}{\text{الاصل} + \text{الدخل} + \text{الوظيف} + \text{القطاع الخاص} + \text{الملكية}}} + \ln(\frac{\text{الملكية}}{\text{الاصل} + \text{الدخل} + \text{الوظيف} + \text{القطاع الخاص}})$$
$$= \ln(\frac{\text{الاصل}}{\text{الاصل} + \text{الدخل} + \text{الوظيف} + \text{القطاع الخاص} + \text{الملكية}}) + \ln(\frac{\text{الملكية}}{\text{الاصل} + \text{الدخل} + \text{الوظيف} + \text{القطاع الخاص}})$$

حيث:

$P(\text{WEB})$ : متغير تابع يعبر عن التوزيع الالكتروني للمعلومات حيث يأخذ القيمة المقطعة ١ في حالة قيام البنك بإنشاء موقع على شبكة "الويب"

---

<sup>١</sup> استخدم الانحدار اللوغاريتمي لأن المتغير التابع في البحث متغير منقطع يأخذ فقط القيم ١ ، صفر.

للتوزيع الالكتروني للمعلومات عموما، صفر في حالة عدم وجود موقع للبنك على الشبكة.

الاصول ASSETS: متغير مستقل يعبر عن الحجم ويقاس بلوغاريتم جملة اصول البنك في ١٢/٣١ (١٩٩٩/٦/٣٠ ) لبنوك القطاع العام).

العائد على الاصول ROA: نسبة ربح البنك الى متوسط اصوله %.  
الملكية الخاصة IINV: متغير مستقل (متغير صوري Dummy Variable) يعبر عن الملكية حيث يأخذ القيمة المقطعة ١ اذا كانت ملكية البنك تشمل مستثمرون اشخاص طبيعيون (قطاع خاص)، صفر في غير ذلك.

الدخل INCOME: متغير مستقل يعبر عن ربحية البنك ويقاس بلوغاريتم الدخل في ١٢/٣١ (١٩٩٩/٦/٣٠ ) لبنوك القطاع العام).

فرع BRANCH: متغير مستقل يعبر عن الشكل القانوني حيث يأخذ القيمة المقطعة ١ اذا كان البنك هو فرع بنك اجنبي لشركة مركزها الرئيسي خارج مصر ومنشأ وفقا للقانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧، صفر في غير ذلك.

مساهمة CORPONRS: متغير مستقل (متغير صوري Dummy Variable) يعبر عن الشكل القانوني حيث يأخذ القيمة المقطعة ١ اذا كانت ملكية البنك شركة مساهمة منشأ وفقا للقانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ والمستبدل بالقانون ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ ويملكه مستثمرون اشخاص اعتباريون (Institutions) ، صفر في غير ذلك.

الودائع DEPOSIT: لوغاريتم جملة ودائع العملاء بالبنك في ١٢/٣١ (١٩٩٩/٦/٣٠ ) لبنوك القطاع العام).

التوظيف INVSTMNT: لوغاريتم نسبة قروض البنك الى الودائع %.  
نسبة القطاع الخاص PRCPINV: متغير مستقل يعبر عن النسبة المئوية لملكية القطاع الخاص في رأس مال البنوك المشتركة ( ١٠٠ % - النسبة

المئوية لملكية بنوك القطاع العام الاربعة في رأس مال البنوك المشتركة).

نسبة حقوق الملكية للاصول EQAST: لوغاريتmic نسبة حقوق الملكية لاصول البنك .%

ع : خطأ القياس measurement error  
 $\beta_0, \beta_1, \dots, \beta_{10}$  ثوابت (معلومات) العلاقة الرياضية للمتغيرات المفسرة المقترنة.

وفيما يلي نتائج تطبيق الانحدار اللوغاريتمي:

الائد للاصول ROA	الملكية الخاصة IINV	الاصول Assets	الحد المطلق Constant	
١٨٤٣١ -	٣٤٦٩٥	٥١٤٦٣	٢١٥٥٧٥ -	تقدير المعلمات
٠٣٨١٨	٠٩٢٨٠	٠٠٠٣	٠٠٠٤	قيمة p-value (p-value)
حقوق الملكية للاصول Eqast	الودائع Deposit	مساهمة Corporns	فرع Branch	
١٠٢٨٦	٤٥١٠٢	٣٢٠٧٣	٤٧٠٧٠	تقدير المعلمات
٠٦٦٢٧	٠٣١٣٤	٠٠٣٧٤	٠٩٠٢٣	قيمة p-value (p-value)
	نسبة القطاع الخاص PRCPINV	التوظيف Investmnt	الدخل Income	
	٠٠٠٦٣	٢١١٠١	٣٤٤٢٧	تقدير المعلمات
	٠٧٦١٣	٠٥٥٦٤٣	٠٦٣٦٩	قيمة p-value (p-value)

درجة دقة التصنيف Classification Accuracy %٨٤

وبناء على قيمة p-value فأن المتغيرات المفسرة المعنوية هي فقط متغير الحجم (الاصول) ASSETS للبنك ومتغير الشكل القانوني للبنك كشركة مساهمة لمستثمرين اعتباريين CORPONRS. وهذا يعكس انه كلما زاد حجم البنك وكلما كان غير مملوكا بالكامل للقطاع العام كشركة مساهمة ويوجد بهيكل ملكية راس مالها مستثمرون اعتباريون Institutions كلما زاد احتمال استخدام البنك للتوزيع الالكتروني لمعلوماته. وبناء على هذا التحليل متعدد المتغيرات فأن البحث يقبل

الفرضية الاولى والفرضية الرابعة ويرفض الفرضية الثانية والفرضية الثالثة  
 (المجموعة الاولى لفرضيات البحث).

وهذا يشير الى ان متغيرات الحجم ونمط الملكية (الشكل القانوني للبنك غير مملوك بالكامل للقطاع العام) كشركة مساهمة منشأة وفقاً للقانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعديل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ والمستبدل بالقانون ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ ويمثله مستثمرون اشخاص اعتباريون - تكون دافعاً لانشاء موقع على شبكة "الويب" للتوزيع الالكتروني للمعلومات. وقد اظهرت جداول ارقام (١)، (٢) ان البنوك التجارية وبنوك الاستثمار والاعمال المنشأة كشركات مساهمة اتفقاً بقانون الاستثمار لها اكبر عدد من الواقع على شبكة "الانترنت" (مقارنة بباقي البنوك وهي بنوك القطاع العام وفروع البنوك الاجنبية).

### **٣/٤/٦/١ دالة الانحدار اللوغاريتمي للتقرير المالي الالكتروني ونتائجها**

تتخذ دالة الانحدار اللوغاريتمي *Logit Regression* للتبؤ باحتمال استخدام التقرير المالي الالكتروني الشكل التالي:

$$H(t_m) = b_0 + b_1(\text{الاصول}) + b_2(\text{العائد على الاصول}) + b_3(\text{الملكية الخاصة}) + b_4(\text{الدخل}) + b_5(\text{فرع}) + b_6(\text{مساهمة}) + b_7(\text{الودائع}) + b_8(\text{التوظيف}) + b_9(\text{نسبة القطاع الخاص}) + b_{10}(\text{نسبة حقوق الملكية للاصول}) + \epsilon$$

حيث:

$H(t_m)$ : متغير تابع يعبر عن التقرير المالي الالكتروني Electronic Financial Reporting حيث يأخذ القيمة المتقطعة ١ في حالة ممارسة البنك التقرير المالي الالكتروني طبقاً لتعريف البحث، صفر في حالة عدم ممارسة البنك للتقرير المالي الالكتروني طبقاً لتعريف البحث (حتى لو له موقع على شبكة الويب).

الاصول ASSETS: متغير مستقل يعبر عن الحجم ويقاس بلوغاریتم جملة اصول البنك في ١٢/٣١ ١٩٩٩/٦ (١٩٩٩/٦/٣٠) لبنوك القطاع العام).

العائد على الاصول ROA: نسبة ربح البنك الى متوسط اصوله %.  
الملكية الخاصة IINV: متغير مستقل (متغير صوري Dummy Variable) يعبر عن الملكية حيث يأخذ القيمة المقطعة 1 اذا كانت ملكية البنك تشمل مستثمرون اشخاص طبيعيون (قطاع خاص)، صفر في غير ذلك.

الدخل INCOME: متغير مستقل يعبر عن ربحية البنك ويقاس بلوغاريتم الدخل في ١٩٩٩/٦/٣٠ (١٩٩٩/١٢/٣١ لبنوك القطاع العام).

فرع BRANCH: متغير مستقل يعبر عن الشكل القانوني حيث يأخذ القيمة المقطعة 1 اذا كان البنك هو فرع بنك اجنبي لشركة مركزها الرئيسي خارج مصر ومنشأ وفقا للقانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧، صفر في غير ذلك.

مساهمة CORPONRS: متغير مستقل يعبر عن الشكل القانوني حيث يأخذ القيمة المقطعة 1 اذا كانت ملكية البنك شركة مساهمة منشأ وفقا للقانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ والمستبدل بالقانون ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ ويلكه مستثمرون اشخاص اعتباريون (Institutions)، صفر في غير ذلك.

الودائع DEPOSIT: لوغاريتم جملة ودائع العملاء بالبنك في ١٩٩٩/١٢/٣١ (١٩٩٩/٦/٣٠ لبنوك القطاع العام).

التوظيف INVSTMNT: لوغاريتم نسبة قروض البنك الى الودائع %.  
نسبة القطاع الخاص PRCPINV: متغير مستقل يعبر عن النسبة المئوية لملكية القطاع الخاص في رأس مال البنوك المشتركة (١٠٠ - النسبة المئوية لملكية بنوك القطاع العام الاربعة في رأس مال البنوك المشتركة).

نسبة حقوق الملكية للاصول EQAST: لوغاريتم نسبة حقوق الملكية لاصول البنك %.

ع : خطأ القياس measurement error

$\beta_0, \beta_1, \dots, \beta_{10}$  ثوابت (معلمات) العلاقة الرياضية للمتغيرات المفسرة المقترنة.

وفيما يلي نتائج تطبيق الانحدار اللوغاريتمي:

العائد للاصول ROA	الملكية الخاصة IINV	الاصول Assets	الحد المطلق Constant	
-١١٩٠٥	٤٧١٥٤	٦٠٩٨٧	-٢٦٨٧٢٦	تقدير المعلمات
٠١١١٠	٠٠١٣٨	٠٠٠٩	٠٠٠١٠	قيمة p-value (p-value)
حقوق الملكية للاصول Eqast	الودائع مع Deposit	مساهمة Corporns	فرع Branch	
٥٨٣٨٠	-١٧٥٥٥	١٠٧٠٠-	-٢٧٥٥٣	تقدير المعلمات
٠١١٢٤	٠٧٠٩٣	٠٩٩٦٩	٠٩٢٢٦	قيمة p-value (p-value)
نسبة القطاع الخاص PRCPINV	التوظيف في Investmnt	الدخل Income		
-٠٠٢٠٢	-٥٦٣٠	-٢٨٨٥٥٧	-٢٨٨٥٥٧	تقدير المعلمات
٠٤٠٧٣	٠٧٠٤٢	٠١٤٩٠	٠١٤٩٠	قيمة p-value (p-value)

درجة دقة التصنيف Classification Accuracy: ٥٨٤%

وبناء على قيمة p-value فأن المتغيرات المفسرة المعنوية هي فقط متغير الحجم (الاصول) ASSETS للبنك ومتغير الملكية الخاصة لمستثمرين طبيعيين (قطاع خاص) IINV. وهذا يعكس انه كلما زاد حجم البنك وكلما وجد مستثمرون طبيعيون في ملكية رأس مال البنك كلما زاد احتمال استخدام البنك للتقرير المالي الالكتروني. وبناء على هذا التحليل متعدد المتغيرات فأن البحث يقبل الفرضية الخامسة والفرضية السابعة ويرفض الفرضية السادسة (المجموعة الثانية لفرضيات البحث).

من ناحية اخرى فأن معنوية متغير الحجم كمفخر لممارسة التقرير المالي الالكتروني تتفق مع نتائج الدراسات السابقة في هذا الشأن Ashbaugh, et. al (1999). وفيما يتعلق بأشارة المتغير فهي موجبة بالنسبة للمتغيرين المعنويين وتتفق مع نتائج الدراسات السابقة ومع نتائج المقارنات احادية المتغير التي عرضها البحث ضمن الاحصاءات الوصفية.

وبناء عليه فإن متغير الحجم ومتغير الملكية الخاصة لمستثمرين طبيعيين (قطاع خاص) يفسران استخدام البنوك للتقرير المالي الالكتروني على وجه التحديد في العرض والافصاح المحاسبي، ومتغيرات الحجم ونمط الملكية (غير مملوك بالكامل للقطاع العام ويوجد اشخاص اعتباريون بهيكل الملكية) كشركة مساهمة يفسران استخدام البنوك لموقع "الويب" كأداه للتوزيع الالكتروني للمعلومات. وجميع هذه المتغيرات المفسرة تتمشى مع مقومات النموذج التقليدي للتقرير المالي *Traditional Reporting Model* بأعتبار ان الشركات المساهمة - خصوصا كبيرة الحجم نسبيا- هي المصدر الرئيسي للمعلومات لقطاعات المستثمرين والمقرضين. ولكن هذا الاتفاق يمتد الان لاستخدام شبكات المعلومات ك وسيط او اداة اتصال الكترونية.

## القسم الثاني

### تقييم الجهود المبذولة عالميا في مجال تنظيم التقرير المالي الالكتروني واقتراح ما يلزم لتنظيمها محليا

اوضح القسم الاول من البحث ان التوزيع (النشر) الالكتروني لمعلومات تقارير الاعمال يشمل عدة مقومات من بينها التقرير المالي الالكتروني. ونظرا لأهمية هذا العنصر المالي من حيث العرض والافصاح المحاسبي علي المستويين المحلي والدولي، يتناول هذا القسم عرض وتقييم الجهود المبذولة حاليا في مجال تنظيمه علي وجه التحديد واقتراح ما يلزم لتنظيمها محليا بهذا الشأن.

#### ١/٣ تقييم الجهود المبذولة عالميا في مجال تنظيم التقرير المالي الالكتروني

يتم التقرير المالي الالكتروني حاليا تطوعيا نظرا لان الاجهزة المنظمة للسياسة المحاسبية والمعايير المحاسبية المحلية والدولية لم تلزم به ولم تشر في أي اصداراتها الرسمية للمعايير الي امكانية استخدام الشبكة الدولية للمعلومات في نشر المعلومات والتقارير المالية. ويخلص الوضع الراهن في هذا الشأن في اتجاهين:

(١) المشروع البحثي بشأن تقارير الاعمال: *التوزيع الالكتروني لمعلومات تقارير الاعمال (Business Reporting Research Project: Electronic Distribution of Business Reporting Information)*<sup>١</sup> - الذي اصدره مجلس معايير المحاسبة المالية الامريكي FASB في مطلع عام ٢٠٠٠. ويتضمن هذا المشروع (بأيجاز) ما يلي:

مقدمة - الممارسات المميزة الراهنة "للانترنت" في مجالات التوزيع الالكتروني للمعلومات - محتويات موقع "الويب" الراهنة بشأن التقارير المالية وتقارير الاعمال (للمنشآت الامريكية وغير الامريكية) - المنشآت كمزود للمعلومات لقطاعات المقرضين والمستثمرين المتخصصين وغير المتخصصين بتكلفة محددة

---

<sup>١</sup> Financial Accounting Standards Board, Business Reporting Research Project: Electronic Distribution of: Business Reporing Information, January 2000 (Available on the Internet; <http://www.rutgurs.edu/raw/fasb/brrppg.html>).

او بدون تكلفة (نتائج المقابلات مع بعض الشركات بشأن اهداف استخدام "الانترنت") - دور الخارجيين (المنشآت على شبكة "الانترنت" التي تقدم معلومات وخدمات للمستثمرين) والسؤال المطروح على المنشآت: هل تكلفة توفير المعلومات الكترونيا ستناسب مع زيادة الرقابة على عرض المعلومات الكترونيا؟ - قضايا المشروعية والامن والمخاطر وغيرها. ولم يتطرق المشروع بشكل مباشر لتنظيم التوزيع الالكتروني لمعلومات تقارير الاعمال من خلال اصدار المعايير المحاسبية.

(٢) المشروع البحثي بشأن تقارير الاعمال على شبكة "الانترنت" (*Business Reporting on the Internet*)<sup>١</sup> الذي اصدرته لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC في نهاية عام ١٩٩٩. ويتضمن هذا المشروع (بأيجاز) ما يلي:

(١) مقدمة (النمو الكبير في موقع "الويب" للتقرير المالي للشركات المساهمة على شبكة "الانترنت" والعالم).

(٢) الفرص التكنولوجية حالياً ومستقبلاً المتعلقة باستخدام التقرير المالي الالكتروني.

(٣) امثلة وتقرير كامل لموقف التقرير المالي الراهن على شبكة "انترنت" على المستوى العالمي (من خلال مسح لعدد ٦٦٠ شركة مساهمة في ٢٢ دولة). كما يناقش ببيانات التقرير المالي الالكتروني طبقاً للمتطلبات العرض التي تتطلبها بعض الدول مثل متطلبات جهات EDGAR (Electronic Data Gathering and Reporting) (Systems for Electronic Document, Gathering and Reporting) SEDAR and Retrieval) في الولايات المتحدة وكندا.

(٤) الاعتبارات العامة الواجب اخذها في الحسبان عند بناء معايير محاسبية دولية Code of Conduct (من حيث الشكل والمحتويات من جانب لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC) لتنظيم استخدام موقع "الويب" في التقرير المالي.

---

<sup>١</sup> International Standards Committee, Business Reporting on the INTERNET, 1999 (Available on the Internet; <http://www.iasc.org.uk/>).

وبصفة خاصة تتضمن هذه الاعتبارات بالنسبة للتقرير المالي على شبكة "الانترنت": المبادئ - العرض - الافصاح - ضرورة الالتزام بالعالمية دون التعارض مع الاوضاع والمعايير المحلية - ضرورة رفع مستوى جودة التقرير المالي - التمشي مع المعايير الدولية للمحاسبة - تنظيم التقرير المالي الفوري (المباشر) *Online Reporting* - ملفات القوائم المالية التي يسمح بأس تنزتها - البيانات المالية التفصيلية والملخص التاريخي للبيانات المالية التي يمكن ان يشملها التقرير المالي الالكتروني - تقرير مراقب الحسابات (أي صفحات "الانترنت" التي يشملها تقرير مراقب الحسابات) - قضايا اللغة وترجمة التقارير المالية ومعاملات التحويل للعملة - تاريخ التقارير المالية المعروضة الكترونيا (خاصية التوقيت الملائم) - امكانيات الطباعة والاسترداد لمواد التقرير الالكتروني - الموقع التي يتم ربطها *Link* بالتقارير المالية المعروضة الكترونيا - الامن (التوثيق - السرية) وتصحيح الاخطاء.

ويظهر من هذا العرض الموجز انه لم تصدر بعد أي اصدارات رسمية لمعايير محاسبية منظمة للتقرير المالي الالكتروني علي كل من المستويين المحلي والدولي.

### ٣/٣ مدي الحاجة لتنظيم التقرير المالي الالكتروني ودور الاجهزة التنظيمية

لا شك في ان ثورة الاتصالات والتقدم في علوم الحاسوب الالي وعصر "الانترنت" قد غيرت الي حد بعيد من سبل نقل وتدفق المعلومات من صناع هذه المعلومات الى مستخدميها. وقد ترتب علي استخدام الشبكة الدولية للمعلومات ان أصبح بمقدور المنشآت ان توفر بصفة فورية وبأشكال الكترونية متقدمة قائمة كبيرة من المعلومات الي عدد كبير من متخذي القرار غير المتخصصين في احتياجاتهم للبيانات والمعلومات المالية وغير المالية. ويقوم الوضع الراهن للعرض والافصاح العام علي فلسفة او اعتبار ان التقرير المالي الالكتروني يعتبر مكملا او ملحقا للعرض والافصاح التقليدي. كما يتم هذا التقرير حاليا تطوعيا او بصورة اختيارية لان الاجهزة المنظمة للسياسة المحاسبية والمعايير المحاسبية المحلية والدولية لم تلزم به ولم تشر الي

امكانية استخدام الشبكة الدولية للمعلومات في نشر المعلومات والتقارير المالية في أي من اصداراتها الرسمية.

وأذا كان التقرير المالي الالكتروني سيخفض تكاليف نشر معلومات المنشأة وفي نفس الوقت سيزيد من عدد مستخدمي هذه المعلومات فيتعين ان يكون تنظيمه محل اهتمام هذه الاجهزة، خصوصا اذا اخذنا في الاعتبار ان اهتمام هذه الاجهزة يتركز على الحرص علي عدم وجود تفاوت في كمية وجودة المعلومات التي يتم ايصالها للمستخدمين العاديين والمستخدمين المتخصصين.

ويعتقد ان التقرير المالي الالكتروني يحد لحد بعيد من عدم التجانس في المعلومات المقدمة للمستخدمين وذلك اذا كان كل هؤلاء المستخدمين لديهم القدرة علي الاتصال بشبكة "الانترنت" ولديهم امكانيات التعامل معها. وعلى العكس من ذلك، فأن عدم التجانس في المعلومات المقدمة يمكن ان يترايد في حالة ما اذا كان التقرير المالي الالكتروني يوفر معلومات غير موثوق فيها لمستخدمين غير معروفين. من ناحية اخري فمن المسلم به ان المعلومات المحاسبية عموما يكون موثوقة فيها اذا ما تم تدقيقها من المحاسبين القانونيين.

وفي هذا الشأن فأن التقرير المالي الالكتروني يمكن ان يوفر معلومات لا يمكن الاعتماد عليها وغير موثوق بها بناء علي مصدرين، الاول: اذا كانت المنشآت ستعرض بيانات ومعلومات غير مدقة علي الشبكة، ومن ثم تقل مخاطرها الي المستخدمين من خلال ما توفره من بيانات غير مماثلة او غير دقيقة عن الاداء او المركز المالي، والثاني: اذا لم يتوافق مستوى مناسب من الامن لموقع "الويب" علي الشبكة بحيث يحد من امكانية دخول الاخرين للموقع والتلاعب في البيانات المعروضة بها وتحويرها، ومن ثم نقل مخاطرها الي المنشآة. وطبقا للوضع الحالي لا تستطيع المنشآت المستخدمة للتقرير المالي الالكتروني ان تقدم تأكيدا للمستخدمين بمصداقية المعلومات المعروضة علي الشبكة. كما تبذل حاليا جهودا مكثفة من شوكة "ميكروسوفت Microsoft" لانتاج برمجيات لشبكة الانترنت تمنع الدخول للموقع والتلاعب في بياناتها.

ان الاعتبارات التقليدية لتحقيق الموازنة بين خواص الملائمة والثقة (امكانية الاعتماد على المعلومات المحاسبية) طبقا للاطار الفكري للمحاسبة - اصبحت الان اكثر الحاحا من ذي قبل في ظل الاتجاه المعاصر للتوسع في استخدام التقرير المالي الالكتروني اكثر، خصوصا عند تقدير مخاطر الاعتماد علي بيانات غير موثوق بها وارتباط ذلك الوثيق بمصداقية سوق المال. وهذه الاعتبارات انما تعكس بوضوح الابعاد الكثيرة والنتائج العديدة التي يمكن ان يثيرها التقرير المالي الالكتروني علي كل الاطراف المشتركة والمتاثرة بالتقارير المالية عموما. فالمستخدمين يحتاجون الي معلومات مالية عديدة عن المنشأة و يمكنهم الان الاتصال فورا بموقع المنشآت علي الشبكة للحصول علي العديد من البيانات الحديثة (مالية وغير مالية) وهي تتجاوز بكثير ما يمكن الحصول عليه بالطرق والوسائل التقليدية. والمنشآت التي توفر هذه البيانات والمعلومات من ناحية اخري اصبحت الان اكثر قدرة علي الوصول لقطاعات واسعة من المستخدمين لم تكن من قبل قادرة علي الوصول اليهم، كما اصبحت اكثر قدرة علي توسيع نطاق ومضمون افصاحها بشكل كبير عن ذي قبل.

وبناء عليه يمكن القول ان هناك اتجاهها متزايدا لكل من الطلب والعرض علي التقرير المالي الالكتروني بمفهومه المعاصر، بالإضافة الي الاتجاه الواضح حاليا لتبني فلسفة اعتبار ان التوزيع الالكتروني يشكل وسيلة معاصرة لتوفير ادوات تحليبية حديثة لهم المحللين. وهذا بدوره يفرض الحاجة الي ضرورة النظر بعين الاعتبار في ضرورة توفير قدر مناسب من التوثيق لهذا التقرير الفوري وال المباشر من جانب المهنة. كما يفرض هذا الامر علي منظمي السياسة المحاسبية ضرورة التعرف علي التباين الواضح حاليا في هذه الممارسات كما بينها البحث، وان المنشآت تتحمل تكاليف متباعدة في هذا الشأن مقابل الحصول علي منافع معينة. كما يتبعن علي الاجهة المحلية (اللجنة الدائمة لمعايير المحاسبة والمراجعة وقواعد السلوك المهني بوزارة الاقتصاد والبنك المركزي المصري وهيئة سوق المال علي المستوى المصري) والدولية لتنظيم السياسة المحاسبية الاخذ بعين الاعتبار هذه التكاليف والمنافع قبل وضع الضوابط المناسبة والضرورية لتنظيمها. وفي هذا الشأن يوصي

بضرورة وضع ضوابط محددة لضمان وصول المعلومات المتعلقة بالتقارير والقوائم المالية ونشرها بصورها المختلفة في وقت واحد على جميع المستخدمين. وبصفة خاصة يوصي بضرورة وضع ضوابط محددة لضمان وصول المعلومات المتعلقة بالتقارير والقوائم المالية ونشرها بصورها المختلفة (الالكترونية والتقليدية) في وقت واحد على جميع المستخدمين. وعلى وجه التحديد يوصي بتطوير معايير العرض والافصاح العام المصرية للشركات ووحدات القطاع المصرفي وصناديق الاستثمار (معايير المحاسبة رقم ٣: المعلومات التي يجب الافصاح عنها في القوائم المالية، ٤: قوائم التدفقات المالية، ١٩: الافصاح بالقوائم المالية للبنوك والمؤسسات المشابهة الصادرة عن وزارة الاقتصاد) لتضمينها التوزيع الالكتروني المؤوثق لمعلومات وبيانات الاعمال، او اصدار معيار محاسبي مستقل ينظم التقرير المالي والتوزيع الالكتروني للبيانات والمعلومات المحاسبية لهذه المنشآت، علي ان تؤخذ به الاعتبارات العامة لبناء معيار التقرير المالي الالكتروني التي سبق بيانها في البند (ث) ضمن المشروع البحثي الثاني للجنة معايير المحاسبة الدولية *IASC* بالقسم السابق من البحث. كما يوصي بتطوير معيار المراجعة يتضمن التوثيق اللازم للتقارير والمعلومات الموزعة الكترونيا.

### القسم الثالث

#### سبل تنفيذ عمليات التجارة الالكترونية والمحاسبة عنها

يتيح مباشرة النشاط الكترونيا توفير العديد من النفقات والزمن المتعلقان بتبادل العديد من المستندات الورقية الرسمية المرتبطة بالنشاط التجاري. وفيما يتعلق بالتجارة الالكترونية فأنها يمكن ان تتفذ او تتم من خلال نمطين او بديلين اساسيين: (١) انظمة تبادل البيانات الكترونيا (EDI) (Electronic Data Interchange)، (٢) انظمة التجارة على الانترنت (واجهات المحال علي الانترنت/ وانظمة تبادل البيانات الكترونيا عبر الانترنت) (Commerce on the Internet (Internet Storefronts/ EDI over the Internet)). وتناول بايجاز فيما يلي هذين الاسلوبين، مع الاشارة لموقف تنفيذ البديل الثاني بشأن المحاسبة عن التجارة الالكترونية في ظل انظمة المحاسبة الالية العربية واللاتينية:

#### ٣/١/١ انظمة تبادل البيانات الكترونيا *(EDI)*

يقصد بهذا البديل نقل البيانات المتاحة علي مستندات النشاط العادية - كالفاواتير و اوامر الشراء - من حاسب الي حاسب اخر. ويستلزم تنفيذ ذلك توافر مستلزمات مادية وبرمجيات مناسبة appropriate computer hardware and software، حيث يتم تنفيذ انظمة تبادل البيانات الكترونيا بطريقتين: (أ) شبكة قيمة مضافة (أ) private network، (ب) شبكة خاص value-added network. وفي الحالتين يتبعان ان يتواافق بالمنشأ - المطبقة لهذا البديل لغرض تنفيذ التجارة الالكترونية - برمجيات اتصال تتيح للحاسوب التخاطب والاتصال من خلاله رابطة اتصال communication link مع حاسب اخر، وبرمجيات تتيح تحويل نمط البيانات كما هو متاح بنظام حسابات حاسب المنشأ الي النمط الاساسي لنظام EDI format.

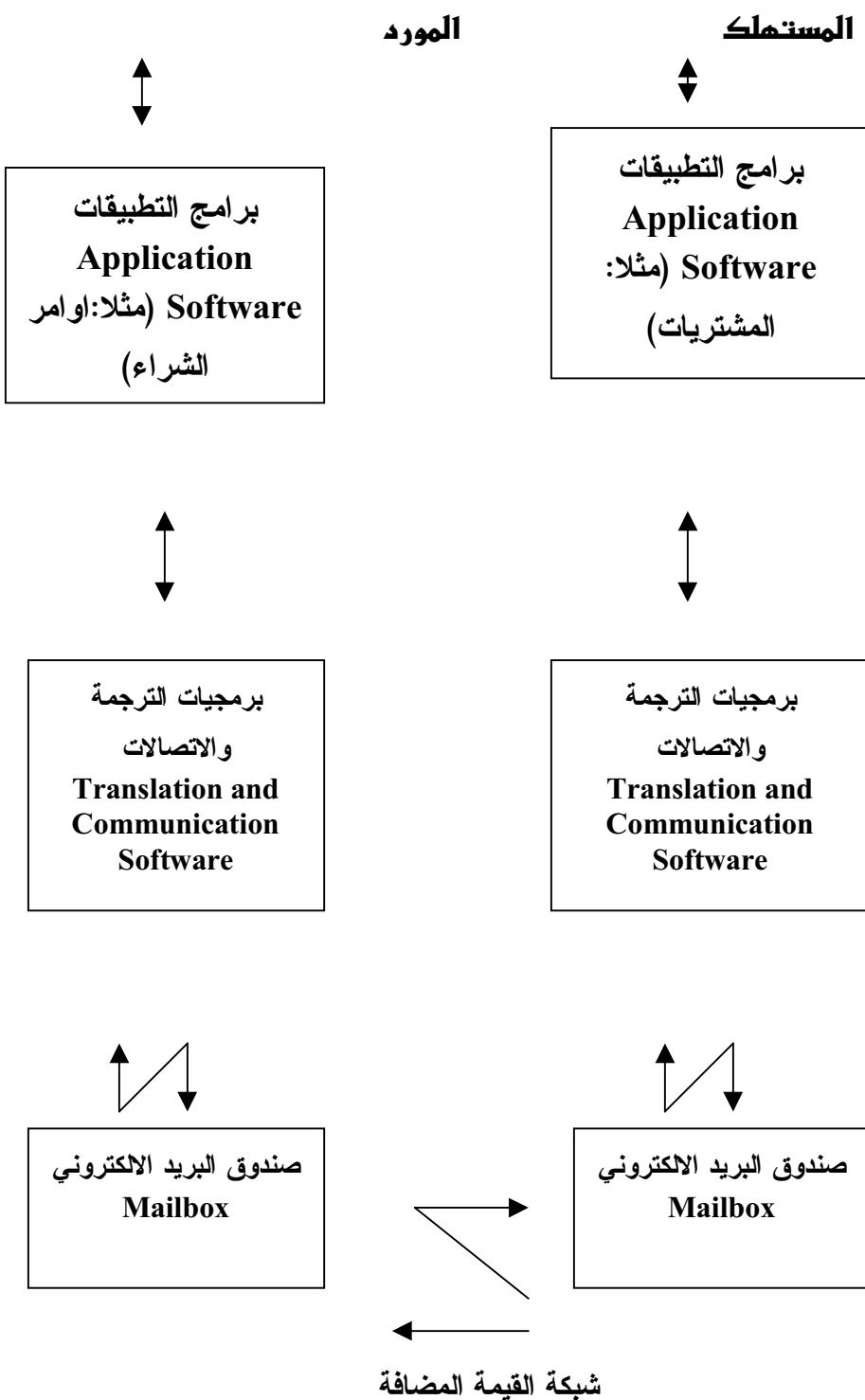
(١) شبكات القيمة المضافة *(VAN)*: شبكة القيمة المضافة هي شبكة حاسب تقوم بتشغيلها شركة ثلاثة. وبالنسبة لشركاتين

---

<sup>١</sup> J. L. Boockholdt, *Accounting Information Systems: Transactions Processing and Controls* (New York: Irwin/McGraw-Hill, 1999), pp. 270-271.

ينفذان التجارة الالكترونية من خلال انظمة تبادل المعلومات الكترونيا EDI فيكون لكل منها صندوق بريد الكتروني Electronic Mailbox على حاسب الشركة التي تمتلك شبكة القيمة المضافة VAN. ويقوم حاسب VAN بتبادل البيانات بين صناديق البريد الالكترونية للشركات علي الشبكة. ويطلاق علي هذا النوع شبكات القيمة المضافة لأن الشركة صاحبة VAN غالبا ما توفر خدمات اخرى بالإضافة لهذه الخدمة. ويوضح الشكل التالي اسلوب عمل شبكة القيمة المضافة:

شكل اسلوب تبادل البيانات الكترونيا من خلال شبكة القيمة المضافة



وتمثل شبكات القيمة المضافة بديل مكافٍ للشركات، وذلك نظراً لأن الشركة صاحبة شبكة القيمة المضافة تحمل الشركات المستخدمة بنفقات تشغيل مرتفعة.

## (٢) لشبكات الخاصة: **Private Networks**

يرغبان في تبادل البيانات الكترونياً لأغراض تنفيذ التجارة الإلكترونية - لا يستخدمان شبكات القيمة المضافة - يقوما بإنشاء الشبكات الخاصة بكل منهما، بحيث يتفقان على نمط البيانات data format التي مستخدمة في التبادل بينهما. وفي كثير من الأحيان تستخدم شركة صغيرة برمجيات مترجمة translation software طورتها شركات كبرى، بحيث تضمن أن يكون تبادل البيانات الكترونياً متوافقاً مع شركات الانظمة الكبيرة.

وبصفة عامة يمكن القول أن تبادل البيانات الكترونياً يستلزم برمجيات متخصصة EDI Software مكلفة، وله العديد من المشاكل التي ترتبط بسبل تحقيق ضوابط الرقابة اللازم توافرها في العمليات المتباينة، وعدم توافر نمط موحد متفق عليه بشأن فورمات البيانات المتباينة Controlling the transactions and the lack of standard data formats عموماً (باستثناء كبيرة الحجم نسبياً).

## ٣/٣ انظمة التجارة على الانترنت

تتخذ التجارة على الانترنت اشكال عديدة، فالعديد من الشركات العالمية لها موقع على شبكة الويب بحيث تستخدم صفحاتها لبيع منتجاتها للجمهور. من ناحية أخرى فإن المنشآت الصغيرة التي لا يمكنها ان تتحمل التكاليف العالية لانظمة تبادل المعلومات الكترونياً تلجأ كذلك لانشاء موقع على شبكة المعلومات الدولية من خلال اقامة وحدة "ويب خادم" Web Server وصفحة رئيسية Home Page ومن خلالها يمكن لها التعامل مع العملاء والعملاء المرتقبين والموردين وغيرهم على مستوى العالم. وفي هذا الشأن يمكن ان توجد الانماط التالية لتنفيذ التجارة الإلكترونية من خلال "انظمة التجارة على الانترنت":

## واجهات المحال على الانترنت Internet Storefronts

يمثل هذا النمط الوضع الاكثر شيوعا للتجارة الالكترونية. وفي هذا الشأن يقصد بواجهة المحل على انتربت Internet Storefront منشأة تجزئة تستخدمن صفحة الويب - بدلا من المتجر العادي - في بيع المنتجات. وتلذاً العديد من شركات التجزئة الي انشاء واجهة انتربت بالإضافة لوجود المتجر ذاته. البعض الاخر من الشركات لها نجاح بيعي ضخم فقط علي مستوى واجهة انتربت (مثل Amazon.com). ونظرا لان هذه المنشآت لا تعرض (عرض فعلي) لمنتجاتها، فإن واجهة انتربت تعرض وتتبع مدي واسع من المنتجات مع تحملها لقدر محدود من نفقات التشغيل، التي تقل كثيرا عن تكاليف تشغيل الفعلية لمتاجر حقيقي. من ناحية اخري يتتيح هذا البديل لتلك المنشآت تقديم خدمات افضل للعميل وبسعر منخفض. وتقبل معظم واجهات انتربت السداد من خلال بطاقات الائتمان وبغيرها من سبل السداد النقدي العديدة المستحدثة.

## أنظمة تبادل البيانات الكترونيا عبر الانترنت EDI over the Internet

قد تتغلب المنشآت على كل من صعوبات وتكليف شبكات القيمة المضافة وانشاء شبكات خاصة لتبادل البيانات الكترونيا Private EDI VANs - وذلك من خلال استخدام شبكة الانترنت كاداه لنقل العمليات الكترونيا. وفي هذا الشأن فإن انظمة تبادل المعلومات الكترونيا المعتمدة على الانترنت تعتبر اقل كفاية واقل امنا من الشبكات الخاصة، الا انها من ناحية اخري تكون اكثر سهولة في الاستخدام واكثر قدرة على التفاعل Interactive Intranets مع شبكة الانترنت العادية لتنفيذ العديد من انواع التجارة الالكترونية. كذلك تستخدم شركات اخري صفحات الويب لتقديم الطلبات وارسال عروض السعر وتلقي اوامر الشراء والرد على استفسارات العملاء وغيرها. ومع تطور في سبل التحقق من شخصية

المستخدمين والحفاظ على امن وسرية التعاملات سيزيد اتجاه استخدام بديل تبادل البيانات الكترونيا عبر الانترنت.

### ٣/٣ المحاسبة عن التجارة الالكترونية في ظل انظمة التجارة علي انترنت

يمكن ان تتم المحاسبة اليها عن عمليات التجارة الالكترونية طبقا لثلاثه اساليب (عل الاقل) كالتالي:

اولا: من خلال الانظمة الالية المحاسبية الحالية التي تعمل باللغة العربية اذا كانت الانظمة الالية المحاسبية الحالية تمثل برامج تطبيقات محاسبية Accounting Applications Software تم تطويرها محليا، فقد يتوافق بها عارض لمتصفح شبكة الانترنت. وسواء وجد هذا المتصفح او لم يوجد - يفضل تواجده لامكان متابعة موقع الشركة الالكتروني علي شبكة الانترنت او لا باول ضمن البرنامج - ففيتم تطوير الدليل الالكتروني لحسابات Chart of Accounts (بالاستاذ العام) المتعلقة بالتجارة الالكترونية. ليشمل حسابات الايرادات والمصروفات (بالاستاذ العام) المتعلقة بالتجارة الالكترونية. وعقب اجراء هذا التطوير يمكن مباشرة اجراء قيود اليومية المتعلقة بالمحاسبة عن كل عمليات التجارة الالكترونية. ويقترح تطوير نظام تقارير قوائم الدخل بالتطبيق ليعرض نتائج التجارة الالكترونية بقسم مستقل بها( ضمن دخل الاعمال الرئيسية المستمرة).

ويعرض الباحث في الاشكال الثلاثة التالية بعض اوامر نظام المحاسبة المالية الكامل علي الحاسوب الالى<sup>١</sup> - الذي طوره الباحث والمعروض علي شبكة الانترنت - حيث تعرض: الشاشة الافتتاحية للبرنامج، طلب تشغيل متصفح انترنت Internet Explorer من داخل التطبيق، بالإضافة الي بيان طلب اضافة حساب "ايرادات التجارة الالكترونية" لدليل حسابات الاستاذ العام بالنظام الالى:

---

<sup>١</sup> لمزيد من التفاصيل عن نظام المحاسبة المالية على الحاسوب الالى - يرجى مراجعة موقع الباحث بالعنوان التالي علي شبكة الانترنت: <http://mstawfik.tripod.com/sherif.htm>

## الشاشة الافتتاحية للبرنامج



### طلب عرض متصفح إنترنت من داخل البرنامج

أدخل عرض حسابات قيود يومية تقارير عملاء صور ذات صور ذات صورة اجراءات نهاية الفترة قوائم اخري  
مساء اولا باول طبعا لمعايير المحاسبة المصيرية

F4 ارصدة حسابات قائمة الدخل اولا باول وطباعة  
قائمة الدخل Crystal Report

Ctrl+B ارصدة حسابات قائمة المركز المالي اولا باول كقائمة اصول وخصوم وطباعة  
ارصدة حسابات قائمة المركز المالي اولا باول كقائمهتين: (1) قائمة اصول (2) قائمة خصوم وطباعة  
قائمة المركز المالي Crystal Report

Ctrl+I عارض (متصفح) إنترنت  
قائمة المركز المالي طبعا لمعايير المحاسبة

البند	الجزئي	كلي
أصول طويلة الأجل		+
أصول متداولة		+
(-) التزامات متداولة		+
= رأس المال العامل		+
= إجمالي الاستثمار		+
حقوق الملكية		+
+ صافي الدخل		+
الالتزامات طويلة الأجل		+
. إجمالي تمويل الاستثمار		+

#### إنشاء حساب أستاذ عام بدليل حسابات النظام: "حـ/ إيرادات التجارة الإلكترونية" برقم ٤٤



#### ثانياً: من خلال الانترنت والأنظمة المحاسبية الالكترونية الحالية

تتيح بعض الانظمة المحاسبية الالكترونية التي طورتها بعض شركات برمجيات المحاسبة العالمية امكانية التكامل مع موقع محدد على شبكة الانترنت بحيث توفر امكانية التجميع والتقرير عن النفقات الكترونيا، بما فيها نفقات التجارة الالكترونية. (www.peachtree.com) Peachtree Automating expense report process with eExpense, the Web-based expense management software وذلك بالتكامل مع البرامج المحاسبية للشركة - ويتم ذلك من خلال موقع: [www.bizexpense.com/peachtree.htm](http://www.bizexpense.com/peachtree.htm) . ويجدر الاشارة الي ان هذا البديل قائم علي اعتبارات (١) توافر التطبيق المحاسبي الاصلي من شركة Peachtree، (٢) يقتصر في المحاسبة علي جانب النفقات فقط.

ثالثاً: صورة تطوير تطبيقات محاسبية مستحدثة (باللغة العربية) مخصصة بالكامل للمحاسبة علي كل عمليات التجارة الالكترونية:

يراعي في هذا الشأن ان تكون تلك الانظمة معدة باستخدام اداة التطوير (البرمجة XML و تستخدم تكنولوجيا Microsoft Visual Studio.net (Programming لبرمجة الانترنت - بحيث يكون بينها وبين الانظمة الالية المحاسبية العاديّة تكامل وارتباط من خلال Visual Interface .

### **فاتمة واهم التوصيات**

تمثل شبكة المعلومات الدولية "انترنت" وسيلة اتصال حديثة، وعلى قدر بالغ الامامية في مجالات الاصحاح الالكتروني وانجاز اعمال التجارة الالكترونية. وقد تناول هذا البحث: (١) اختبار مدى استخدام وحدات القطاع المصرفي المصري لهذه الوسيلة تطوعياً (اختيارياً) كأداه للتوزيع (النشر) الالكتروني للمعلومات، (٢) بيان سبل تنفيذ التجارة الالكترونية والمحاسبة عنها. وقد توصل البحث الى ما يلي:

- تبين ان ١٩ بنكا عاملوا في مصر (٨٦٪) لها موقع على الشبكة الدولية للمعلومات "انترنت" تعرض تقارير الاعمال وتمثل توزيع (نشر) الكتروني وذلك من بين ٥٨ بنكا شملتهم الدراسة. ويبلغ عدد البنوك الذي يستخدم التقرير المالي الالكتروني ١٥ بنكا (٢٥٪). وهذه النسب تعتبر منخفضة نسبياً مقارنة بالدول الأخرى.
- اظهر البحث ان ٦٪ فقط من البنوك العاملة في مصر وفرت للمتصل بشبكة "الانترنت" الخدمات المصرافية عبر الشبكة (خدمات البنك الفوري (Online Banking).
- تتبّين الى حد بعيد ممارسات البنوك فيما يتعلق بمحفوّيات التقرير المالي الالكتروني طبقاً لفلسفة البنك بشأن استخدام التوزيع الالكتروني لتقارير الاعمال. ويوجد خمسة بنوك فقط (٨٪ من جملة البنوك) عرضت القوائم المالية الاربع على الشبكة. وشمل عدد كبير من المواقع على بيانات ومعلومات مالية انقضى عليها اكثر من عامين، كما عرض بنك واحد فقط التقارير المالية المرحلية وبنمط PDF. وتکاد تكون كل فروع البنوك الاجنبية

العاملة في مصر وكل البنوك المتخصصة لا تستخدم التقرير المالي الالكتروني.

- اثبتت الاختبارات احدية المتغير التي تناولها البحث ان هناك عموما فروقا معنوية بين خصائص البنوك التي لها موقع للاذيع الالكتروني للمعلومات على شبكة "الانترنت" وتلك التي ليس لها موقع علي الشبكة. كما توجد فروقا معنوية بين خصائص البنوك العاملة في مصر والمستخدمة للتوزيع الالكتروني للمعلومات وتلك غير المستخدمة له. كما تبين ان البنوك المستخدمة للتقرير المالي الالكتروني عموما اكبر بمقاييس حجم الاصول والربحية وحقوق المساهمين والقروض والودائع.
- اظهر البحث انخفاضا ملمسا في عدد فروع البنوك الاجنبية المستخدمة للتوزيع الالكتروني للمعلومات، وتبين ان فرع بنك اجنبي واحد يستخدم التقرير الالكتروني لعرض قوائمه المالية علي شبكة "الانترنت".
- اثبت التحليل متعدد المتغيرات (الانحدار اللوغاريتمي) أن المتغيرات المفسرة المعنوية لاستخدام القطاع المصرفي لموقع "الويب" كوسيلة للتوزيع الالكتروني للمعلومات هي فقط متغير الحجم (الاصول) ASSETS للبنك ومتغير الشكل القانوني للبنك كشركة مساهمة لمستثمرين اعتباريين CORPONRS. وهذا يعكس انه كلما زاد حجم البنك وكلما كان غير مملوكا بالكامل للقطاع العام ووجد مستثمرون اعتباريون في ملكية رئيس مال البنك شركة مساهمة كلما زاد احتمال استخدام البنك للتوزيع الالكتروني لمعلوماته. وبناء علي هذا التحليل متعدد المتغيرات فأن البحث يقبل الفرضية الاولى والفرضية الرابعة ويرفض الفرضية الثانية والفرضية الثالثة (المجموعة الاولى لفرضيات البحث).
- كما اثبت التحليل متعدد المتغيرات (الانحدار اللوغاريتمي) أن المتغيرات المفسرة المعنوية لاستخدام القطاع المصرفي للتقرير المالي الالكتروني هي فقط متغير الحجم (الاصول) ASSETS للبنك ومتغير الملكية الخاصة

لمستثمرين طبيعين (قطاع خاص) IIIN. وهذا يعكس انه كلما زاد حجم البنك وكلما وجد مستثمرن طبيعين في ملكية رأس مال البنك كلما زاد احتمال استخدام البنك للتقرير المالي الالكتروني. وبناء عليه تم قبول الفرضية الخامسة والفرضية السابعة للبحث ورفضت الفرضية السادسة (ضمن المجموعة الثانية لفرضيات البحث).

• وبناء عليه فأن متغير الحجم ومتغير الملكية الخاصة لمستثمرين طبيعين (قطاع خاص) يفسران استخدام البنك للتقرير المالي الالكتروني علي وجه التحديد في العرض والافصاح المحاسبي، ومتغيرات الحجم ونمط الملكية (غير مملوك بالكامل للقطاع العام) كشركة مساهمة يفسران استخدام البنك لموقع "الويب" كأداه للتوزيع الالكتروني للمعلومات. وجميع هذه المتغيرات المفسرة تتمشى مع مقومات النموذج التقليدي للتقرير المالي *Traditional Reporting Model* بأعتبار ان الشركات المساهمة - خصوصا كبيرة الحجم نسبيا- هي المصدر الرئيسي للمعلومات لقطاعات المستثمرين والمقرضين. ولكن هذا الاتفاق يمتد الان لاستخدام شبكات المعلومات كوسيط او اداة ايصال الكترونية.

• هناك اتجاهها متزايدا لكل من الطلب والعرض على التقرير المالي الالكتروني (لاغراض العرض والافصاح المحاسبي العام). وهذا بدوره يفرض الحاجة الى ضرورة النظر بعين الاعتبار في ضرورة توفير قدر مناسب من التوثيق لهذا التقرير المالي المباشر من جانب المهنة، خصوصا في ظل الاتجاه الحالي لتبني فلسفة ان التوزيع الالكتروني لقارير الاعمال ليس استكمالا او بدلا للمواد الورقية بل وسيلة معاصرة توفر معلومات وادوات تحليلية هامة اصبح لا غني عنها للمحليين. كما يفرض على منظمي السياسة المحاسبية ضرورة التعرف على التباين الواضح حاليا في هذه الممارسات. ويتبعين علي الاجهزة المحلية (اللجنة الدائمة لمعايير المحاسبة والمراجعة وقواعد السلوك المهني بوزارة الاقتصاد والبنك المركزي المصري وهيئة سوق المال) والدولية

- لتنظيم السياسة المحاسبية الاخذ بعين الاعتبار التكاليف والمنافع المتعلقة بالتقرير المالي الالكتروني واهميته الفصوي في عصر تكنولوجيا المعلومات قبل وضع الضوابط المناسبة والضرورية لتنظيمها. وبصفة خاصة ضرورة وضع ضوابط محددة لضمان وصول المعلومات المتعلقة بالتقارير والقوائم المالية ونشرها بصورةها المختلفة في وقت واحد على جميع المستخدمين.
- يوصي بتطوير معايير العرض والافصاح العام المحلي عموما والمصرية – بصفة خاصة - للشركات ووحدات القطاع المصرفي وصناديق الاستثمار (معايير المحاسبة ارقام ٣: المعلومات التي يجب الافصاح عنها في القوائم المالية، ٤: قوائم التدفقات المالية، ١٩: الافصاح بالقوائم المالية للبنوك والمؤسسات المشابهة الصادرة عن وزارة الاقتصاد) لتضمينها التوزيع الالكتروني الموثق لمعلومات وبيانات الاعمال، او اصدار معيار محاسبي مستقل ينظم التقرير المالي والتوزيع الالكتروني للبيانات والمعلومات المحاسبية لهذه المنشآت ،علي ان تؤخذ به الاعتبارات العامة لبناء معيار التقرير المالي الالكتروني الذي سبق بيانها في البند (ث) ضمن المشروع البحثي الثاني للجنة معايير المحاسبة الدولية *IASC* بالقسم الثاني من البحث.
  - كما يوصي بتطوير معيار للمراجعة يتضمن التوثيق اللازم للتقارير والمعلومات الموزعة الكترونيا.
  - اوضح البحث ان تنفيذ عمليات التجارة الالكترونية يمكن ان يتم من خلال:
    - (١) انظمة تبادل البيانات الكترونيا، (٢) وانظمة التجارة على الانترنت (واجهات المحل على الانترنت / وانظمة تبادل البيانات الكترونيا عبر الانترنت). وفي ظل ارتفاع تكلفة النظام الاول، فقد انتهي البحث الى أن النظام الثاني انساب حاليا لمعظم المنشآت المصرية.
  - كما تناول البحث اساليب المحاسبة عن اعمال التجارة الالكترونية – في ظل النظام الثاني – وهو ما يمكن ان يتحقق من خلال ثلاثة اساليب (على الاقل) الاول: تطوير الادلة الالكترونية للحسابات ضمن الانظمة الالية العربية –

القائمة حاليا - لتشمل حسابات الاستاذ العام للايرادات والمصروفات وغيرها المتعلقة بالتجارة الالكترونية علي ان تظهر نتائجها بقسم مستقل بقائمة الدخل، والثاني: حلا جزئيا من خلال شبكة المعلومات الدولية وذلك بالمحاسبة عن المصروفات الكترونيا - ضمن الانظمة المحاسبية اللاتينية - من خلال موقع "الانترنت" المحاسبية مثل موقع eExpense، والثالث: ضرورة تطوير تطبيقات محاسبية عربية مستحدثة للمحاسبة عن اعمال التجارة الالكترونية بحيث تأخذ في الحسبان اعتبارين هما: (أ) ضرورة التكامل مع الانظمة الالية المحاسبية العادلة، (ب) اهمية استخدام تكنولوجيا XML في تطوير هذه الانظمة.

## **ملحق البحث رقم (١)**

جدول رقم (٣/أ) : الاوساط الحسابية لمتغيرات الدراسة واختبار معنوية الفروق بين الاوساط الحسابية للبنوك التي لها موقع على شبكة "الانترنت" والبنوك التي ليس لها موقع.

جدول رقم (٣/ب) : الانحرافات المعيارية لمتغيرات الدراسة واختبار تجانس التباين بين البنوك التي لها موقع على شبكة "الانترنت" والبنوك التي ليس لها موقع.

جدول رقم (٤) : الاوساط الحسابية لمتغيرات الدراسة واختبار معنوية الفروق بين الاوساط الحسابية للبنوك التي تستخدم التقرير المالي الالكتروني وغير المستخدمة له.

جدول رقم (١/٣)

الإحصاءات الوصفية لكل وحدات البنوك العاملة في مصر:

(أ) الأوساط الحسابية لمتغيرات الدراسة (القيمة بالمليون جنيه والمعدلات نسب مئوية %) واختبار معنوية الفروق بين الأوساط الحسابية للبنوك التي لها موقع على شبكة "الإنترنت" (تستخدم التوزيع الإلكتروني للمعلومات) والبنوك التي ليس لها موقع (الاختبارات أحدية المتغير)\*

معدل التوظيف	معدل حقوق الملكية للأصول	معدل العائد على الأصول	الودائع	القرفوص	حقوق المساهمين	الدخل	الأصول	عدد	
<b>كل البنوك:</b>									
٩٧٦	٧٩	١٠٥	١٠٦٩٥٦	٧٥٦٩٠	٧٨٩١	١١٠٤	١٣٦٤٥٤	١٩	لها موقع على الشبكة
٢٢٦٠	١٨٢	١٢	١١٥٦٨	١٢٦٩٥	٢١٤١	٢٥٢	٢٠٤٥٩	٣٩	ليس لها موقع
<b>بنوك القطاع العام التجاري:</b>									
٦٧١	٤٥	٠٦	٣٥٤٦٢١	٢٣١١٧٥	١٩٢١٨	٢٣٨٨	٤٢٩٤٧٧	٤	لها موقع على الشبكة
ليس لها موقع									
<b>بنوك القطاع العام المتخصصة:</b>									
لها موقع على الشبكة									
٣٩٨٦	٩١	١٠	٢٩٥٨١	٦٥٩٢٦	٧١٦٣	٧٦٤	٧٦٥٣٩	٣	ليس لها موقع
<b>بنوك تجارية انتقائيا بقانون الاستثمار:</b>									
٧٥٨	٧٧	١٣	٥٨٥٤٧	٤٤٨٣٧	٥٩٣٨	١١٢٩	٧٦٣٣٣	٧	لها موقع على الشبكة
٦٨٥	١٣٤	١٤	١٣٣٠٤	٩٢٠٩	١٨٣٢	٢٦٠	١٧٧٠٨	١٥	ليس لها موقع

\* خلايا ارقام الجدول المثبتة بالخط المائل **Bold** تدل على فرق معنوي (قيمة p اقل من ٠.٥ <0.05>) بين قيمتي المتغير لمجموعتي البنوك التي لها موقع والتي ليس لها موقع.

تابع جدول رقم (٣/أ)

الإحصاءات الوصفية لكل وحدات البنوك العاملة في مصر:

(أ) الأوساط الحسابية لمتغيرات الدراسة (القيمة بالمليون جنيه والمعدلات نسب مئوية %) واختبار معنوية الفروق بين الأوساط الحسابية للبنوك التي لها موقع على شبكة "الإنترنت" (تستخدم التوزيع الإلكتروني للمعلومات) والبنوك التي ليس لها موقع (الاختبارات أحادية المتغير)\*

معدل التوظيف	معدل حقوق الملكية للاصول	معدل العائد على الاصول	الودائع	القرفوص	حقوق المساهمين	الدخل	الاصول	عدد	
بنوك استثمار واعمال انتفاعا بقانون الاستثمار:									
١٥٦٥	١١٩٩	١٠٧	١٩٦٩٥	٢٨٣٦٥	٤٠٩٥	٤٤٥	٤٢٢٣٥	٢	لها موقع على الشبكة
٨٦٠	١٣٩	١٧	١٤٤٤٧	١١٥٩٩	٢٣٩٢	٣٩١	٢٠٣٠٧	٦	ليس لها موقع
فروع بنوك أجنبية انتفاعا بقانون الاستثمار:									
٢٢٥٢	٧٨	١١	١٥٩٦٣	٢١٨٦٦	١٣٧٠	٢٧٥	٢٦٦٩٨	٢	لها موقع على الشبكة
٤٥٥٧	٢٧٣	٠٩	٣٠٥١	٣٦٥١	٧٠٠	٢٣	٧٨٢٢	١٣	ليس لها موقع
بنوك منشأة بقوانين خاصة:									
٧٢٨	٩٨	١٠٢	٣٣١٣٤	٢٤٧٧٢	٥١٣٩	٥٢٣	٥٠٦٢٩	٤	لها موقع على الشبكة
٦٧٩	٢١٨	١٢	١٨٢٥٣	٢١٠٧٥	٥٥٣٣	٤٨٤	٣٩٥٧٦	٢	ليس لها موقع

\* خلايا ارقام الجدول المثبتة بالخط المائل **Bold** تدل على فرق معنوي (قيمة p اقل من ٠.٥ <0.05> p-value) بين قيمتي المتغير لمجموعتي البنوك التي لها موقع والتي ليس لها موقع.

جدول رقم (٣/ب)

الإحصاءات الوصفية لكل وحدات البنوك العاملة في مصر:

(ب) الانحرافات المعيارية لمتغيرات الدراسة واختبار تجانس التباين

\* بين البنوك التي لها موقع على شبكة "الإنترنت" (تستخدم التوزيع الإلكتروني للمعلومات) والبنوك التي ليس لها موقع (الاختبارات أحادية المتغير)

معدل التوظيف	معدل حقوق الملكية للأصول	معدل العائد على الأصول	الودائع	القرض	حقوق المساهمين	المدخل	الأصول	عدد	
كل البنوك:									
٦٥٦	٤٤٤	٠٤٢	١٤٨٠٦١	٩٣٥٣٥	٨١٢١	١٠١٩	١٧٨٧٧١٣	١٩	لها موقع على الشبكة
٦٩٢٣	١٨٩	١٥	١٢٦٦٩	١٢٦٩٥	٢٦٩٠	٣٢٥	٢٤١٩٩	٣٩	ليس لها موقع
بنوك القطاع العام التجاري:									
٩٣	١٠	٠١	١٥٦٦٤	٩٤٧٩٩	١٠٦١	١١٠٦	٢٠١١٨٢	٤	لها موقع على الشبكة
ليس لها موقع									
بنوك القطاع العام المتخصصة:									
لها موقع على الشبكة									
٣١٤٣	٦	٠٠١	٢٥٤٩٣	٤٤٥٢١	٧٩٢٣	٤٨٠	٤٨٠٢	٣	ليس لها موقع
بنوك تجارية انتقائيا بقانون الاستثمار:									
٤٥٤	١٧	٠٥	٢٤٦٦٧	٢٥٦١٠	٣٧٣٠	١٠١١	٣٨١١٦	٧	لها موقع على الشبكة
٣٦١	٨٤	٠٩	٩٦٧٢	٨٣٨٩	٩٣٦	٢٢٥	١٠٧٣٢	١٥	ليس لها موقع

\* خلايا ارقام الجدول المثبتة بالخط المائل Bold تدل علي فرق معنوي (قيمة p اقل من ٠.٥ < p-value) يعبر عن عدم تجانس التباين لقيمتي المتغير في مجموعتي

البنوك التي لها

تابع جدول رقم (٣/ب)

الإحصاءات الوصفية لكل وحدات البنوك العاملة في مصر:

(ب) الانحرافات المعيارية لمتغيرات الدراسة واختبار تجانس التباين

\* بين البنوك التي لها موقع على شبكة "الإنترنت" (تستخدم التوزيع الإلكتروني للمعلومات) والبنوك التي ليس لها موقع (الاختبارات أحادية المتغير)

معدل التوظيف	معدل حقوق الملكية للأصول	معدل العائد على الأصول	الودائع	القروض	حقوق المساهمين	الدخل	الأصول	عدد	
بنوك استثمار وأعمال انتفاعاً بقانون الاستثمار:									
٧٤٦	١٠٩	٠١٠	٦٥٦٩	٤٤٤١	٢٥٥٣	١٤٦	١٧٣٤	٢	لها موقع على الشبكة
٢٠٥	٧١	٠٨٠	١٢٢٠٢	٩٥٢٦	١٠٧٠	٣٩١	١٤١٢	٦	ليس لها موقع
فروع بنوك أجنبية انتفاعاً بقانون الاستثمار:									
١٣٦٠	١٤٤	٠٢٠	٢٠٧٠١	٢٤٩٠١	١٠٤	٢٩١	٢٩١٠	٢	لها موقع على الشبكة
١١٧٩	٢٨٩	٢٤	٣٩٢٤	٤٦٣٥	٥١	١٣٢	١١٨٣	١٣	ليس لها موقع
بنوك منشأة بقوانين خاصة:									
٣٠١	٥٦	٠٢٠	٢٢٧٣١	٢٥٣٩٥	٤٨١٠	٣٣٧	٣٢١٦	٤	لها موقع على الشبكة
٦٧٩	١٩٧	٠٢٠	٢١٤٤٠	٢٨٥٩٨	٩٢٩	٤٣٠	٣١٥١	٢	ليس لها موقع

\* خلايا أرقام الجدول المثبتة بالخط المائل Bold تدل على فرق معنوي (قيمة p اقل من ٠.٥ < p-value) يعبر عن عدم تجانس التباين لقيمتى المتغير في مجموعتي البنوك التي لها موقع والتي ليس لها موقع.

جدول رقم (٤)

خصائص وحدات البنوك العاملة في مصر المستخدمة للتقرير المالي الإلكتروني على شبكة "الإنترنت" مقارنة بغير المستخدمة له:

الأوساط الحسابية لمتغيرات الدراسة (القيمة بالمليون جنيه والمعدلات نسب مئوية %)

\* اختبار معنوية الفروق بين الأوساط الحسابية للبنوك التي تستخدم التقرير المالي الإلكتروني وغير المستخدمة له (الاختبارات أحادية المتغير)

نسبة ملكية % القطاع الخاص	معدل التوظيف	معدل حقوق الملكية للأصول	معدل العائد على الأصول	الودائع	القروض	حقوق المساهمين	الدخل	الأصول	عدد	
<b>كل البنوك:</b>										
٥٥٨	٨٦٤	٨٤	١٠١	٩٨٨٥٤	٧٣٧٤٩	٨٤٨٧	١١٨٤	١٣٠٩٢٥	١٥	تستخدم تقرير إلكتروني
٣٧٦	٢١٨٠	١٧١	١٢	٢٣٢٦٧	١٩٢٣٢	٢٤٦٧	٣٠٤	٣٣١٧٦	٤٣	لا تستخدم
<b>بنوك القطاع العام التجاري:</b>										
صفر	٧١٥	٤٩	٠٦	٣١٣٥٤٨	٢٢٢٧٠٩	١٩٥٩٧	٢٤٣٤	٣٩٤٧٨٦	٣	تستخدم تقرير الكتروني
صفر	٥٣٧	٣٤	٠٤	٤٧٧٨٤٠	٢٥٦٥٧٣	١٨٠٧٩	٢٢٥٠	٥٣٣٥٤١	١	لا تستخدم
<b>بنوك القطاع العام المتخصصة:</b>										
صفر	٣٩٨١	٩١	١٠	٢٩٥١١	٦٥٩٢٦	٧١٦٣	٧٦٤	٧٦٥٣٩	٣	تستخدم تقرير الكتروني
صفر	٣٩٨١	٩١	١٠	٢٩٥١١	٦٥٩٢٦	٧١٦٣	٧٦٤	٧٦٥٣٩	٣	لا تستخدم
<b>بنوك تجارية اتفقاً بقانون الاستثمار:</b>										
٧٨١	٧٥٨	٧٧	١٣	٥٨٥٤٧	٤٤٣٨٧	٥٩٣٨	١١٢٩	٧٦٣٣٣	٧	تستخدم تقرير الكتروني
٦٢٠	٦٨٥	١٣٤	٤١	١٣٣٠٤	٩٢٠٩	١٨٣٢	٢٦٠	١٧٧٠٨	١٥	لا تستخدم

خلايا ارقام الجدول بالخط المائل Bold تدل على فرق معنوي (قيمة p اقل من ٠.٥ < p-value) بين قيمتي المتغير لمجموعتي البنوك التي تستخدم التقرير الإلكتروني وغير ستدمة.

تابع جدول رقم (٤)

خصائص وحدات البنوك العاملة في مصر المستخدمة للتقرير المالي الإلكتروني على شبكة "الإنترنت" مقارنة بغير المستخدمة له:  
الاوساط الحسابية لمتغيرات الدراسة (القيمة بالمليون جنيه والمعدلات نسب مئوية %)

\* اختبار معنوية الفروق بين الاوساط الحسابية للبنوك التي تستخدم التقرير المالي الإلكتروني وغير المستخدمة له (الاختبارات احادية المتغير)

نسبة ملكية % القطاع الخاص	معدل التوظيف	معدل حقوق الملكية للأصول	معدل العائد على الأصول	الودائع	القروض	حقوق المساهمين	الدخل	الأصول	عدد	
بنوك استثمار واعمال انتفاعا بقانون الاستثمار:										
٦٠٠	١٥٦٥	١١٩	١١	١٩٦٩٥	٢٨٣٦٥	٤٠٩٥	٤٤٥	٤٢٢٣٥	٢	تستخدم تقرير الكتروني
١١٨	٨٦٠	١٣٩	١٧	١٤٤٤٧	١١٥٩٩	٢٣٩٢	٣٩١	٢٠٣٠٧	٦	لا تستخدم
فروع بنوك أجنبية انتفاعا بقانون الاستثمار:										
صفر	١٢٩٠	٤٣٤	١٠	٣٠٦٠٠	٣٩٤٧	٢١٠٨	٤٨٠	٤٧٧٧٠	١	تستخدم تقرير الكتروني
صفر	٤٤٦	٢٦١	٩	٢٩٢٨	٣٦٩٤	٦٩٥	٢٩	٧٦٦٥	١٤	لا تستخدم
بنوك منشأة بقوانين خاصة:										
١٥٠	٤٤٤	١٤٥	١٠	٣١١٧٣	١٤٠٢	٨٣٢	٥٩١	٥٦٤٧	٢	تم تقرير الكتروني
٥١٦	٨٣٤	١٣٤	١١	٢٦٦٧٤	٢٨٢٩٧	٣٧٤	٤٧٠	٤٢١٨	٤	يتم

خلايا ارقام الجدول بالخط المائل Bold تدل على فرق معنوي (قيمة p اقل من ٠.٥  $p-value < 0.05$ ) بين قيمتي المتغير لمجموعتي البنوك التي تستخدم التقرير الإلكتروني غير المستخدمة.

## ملحق البحث رقم (٢)

**أسماء وعناوين موقع البنوك العاملة في مصر على شبكة "الإنترنت"  
واهم محتويات الموقع من حيث التوزيع (النشر) الإلكتروني لمعلومات تقارير الأعمال**

<b>أهم محتويات التوزيع الإلكتروني للتقارير والقوائم المالية <i>Electronic Financial Reporting</i> (ونمط عرضه على الشبكة)</b>	<b>أهم محتويات الموقع كتوزيع إلكتروني للمعلومات <i>Electronic Business Reporting</i></b>	<b>عنوان موقع البنك على شبكة "الإنترنت" <i>Bank Internet Site</i></b>	<b>اسم البنك الترتيب الأبجدي داخل المجموعة (ولغة الموقع)</b>
--	--	---	--

### أولاً: بنوك القطاع العام

#### ١/ بنوك تجارية (البنوك الحكومية الأربع):

<b>قائمة المركز المالي - قائمة الدخل - قائمة التدفقات النقدية - قائمة توزيع الارباح - تحليل القروض والسلفيات والخصم - ودائع العملاء - استثمارات المتاجرة والحيازة - تقرير مراقب الحسابات (عرض مباشر على صفحة الانترنت)</b>	<b>نبذه عن البنك - مجلس الادارة - نشاطات وخدمات البنك - المراسلين - مساهمات البنك في المشروعات - صناديق الاستثمار - اخبار البنك - القوائم المالية- خدمات بطاقات الائتمان وشهادات الابداع -سجل الزائرين.</b>	<a href="http://www.alexbank.com">www.alexbank.com</a>	<b>بنك الإسكندرية Alex Bank (الإنجليزية والعربية)</b>
<b>قائمة المركز المالي - قائمة الدخل - قائمة التدفقات النقدية- قائمة التوزيعات المفترحة - الإيضاحات - نسب الملكية في البنك والشركات الأخرى - صناديق الاستثمار. (عرض مباشر على صفحة الانترنت)</b>	<b>مجلس الادارة - الخدمات - نبذة عن البنك - مساهمات البنك في المشروعات الأخرى - المركز الرئيسي والفروع - مقتنيات البنك - القوائم المالية.</b>	<a href="http://www.nbe.com.eg/">www.nbe.com.eg/</a>	<b>بنك الأهلي المصري National Bank of Egypt (NBE) (الإنجليزية)</b>
<b>قائمة المركز المالي - حساب الارباح والخسائر - الإيضاحات المتممة - بعض</b>	<b>مجلس الادارة - الخدمات - الفروع - نبذه عن البنك -</b>	<a href="http://www.bdc.com.eg">www.bdc.com.eg</a> <a href="http://www.banqueducaire.com">www.banqueducaire.com</a>	<b>ك القاهرة Banque du Caire</b>

الموقع الثاني تحت الانشاء. (عرض مباشر على صفحة الانترنت)	مؤشرات الميزانية. احصائيات انشطة البنك - اخبار - القوي العاملة والتدريب - القوائم المالية.	
بيانات صناديق استثمار البنك. (عرض مباشر على صفحة الانترنت)	مجلس الادارة - الخدمات - الفروع - البنك الافوري - المراسلين - اسعار العملة - مكاتب استبدال العملة - بيانات ونشاطات صناديق الاستثمار.	<a href="http://www.banquemisr.com.eg">www.banquemisr.com.eg</a> <a href="http://www.bankmisr.com.eg">www.bankmisr.com.eg</a>

## ٢/ بنوك متخصصة:

	(عنوان بريد الكتروني على الشبكة من خلال مزود الخدمة) idbe- dpc@intouch.com		بنك التنمية الصناعية المصري Industrial Development Bank of Egypt (IDBE)
			بنك الرئيسي للتنمية لائتمان الزراعي Principle Bank for Development & Agricultural Credit
		(الموقع تحت الانشاء)	بنك العقاري المصري غربي Egyptian Arab Land Bank

## ثالثاً: بنوك منشأة انتقاها بأحكام قانون الاستثمار

### ١/ بنوك تجارية:

			بنك الاسكندرية التجاري البحري Alexandria Commercial & Maritime Bank
			بنك المصري التجاري Egyptian Commercial Bank (ECB)
		(الموقع تحت الانشاء)	بنك التمويل المصري

			ك التجارة والتنمية التجاربون) Bank of Commerce and Development (BCD)
قائمة المركز المالي - قائمة الدخل - قائمة التدفقات النقية - الإيضاحات المتممة - تقرير مراقب الحسابات (سنوي وربع سنوي) ( يتم انزالها لحاسب المستخدم Portable Document بصورة PDF-File لعرضها بجودة عالية).	On Line البنك الفوري Banking الفروع - المراسلين - تقييم المؤسسات المالية Standard & Poor الدولية Capital - IBCA - Intelligence للبنك القوائم المالية السنوية والمرحلية (ربع سنوية).	<a href="http://www.cibeg.com">www.cibeg.com</a>	بنك التجاري الدولي لإنجليزية) Commercial International Bank (CIB)
	(الموقع تحت الانشاء)		بنك المصري المتحد United Bank of Egypt (UBE)
	(عنوان بريد الكتروني على الشبكة من خلال مزود الخدمة) <a href="mailto:dibbank@mst10mist.co_m.eg">dibbank@mst10mist.co_m.eg</a>		ك الدلتا الدولي Delta International Bank (DIB)
			ك العمال المصري Egyptian Workers Bank (EWB)
	(عنوان بريد الكتروني على الشبكة من خلال مزود الخدمة) <a href="mailto:bcpegypt@bcpegypt.com">bcpegypt@bcpegypt.com</a>		ك القاهرة وباريس Banque du Caire et de Paris (BCP Egypt)
قائمة المركز المالي - قائمة الدخل - قائمة التدفقات النقية - قائمة توزيع الارباح - المؤشرات المالية لآخر خمس اعوام.	نبذه عن البنك - الخدمات - الفروع - المراسلين - صناديق الاستثمار - القوائم المالية.	<a href="http://www.scb.com.eg/">www.scb.com.eg/</a>	ك قناة السويس Suez Canal Bank (SCB)

(عرض مباشر على صفحة الانترنت)			ك القاهرة الشرق قصي Cairo Far East Bank (CFEB)
قائمة المركز المالي - قائمة الدخل (حتى ١٩٩٨). (عرض مباشر على صفحة الانترنت)	نبذة عن البنك - الخدمات - الفروع - المراسلين - بيانات صناديق الاستثمار - احصائيات عن البنك - قائمة المركز المالي والدخل - بريد الكتروني: <a href="mailto:Mbe2@rite.com">Mbe2@rite.com</a>	<a href="http://www.misrext.com/">www.misrext.com/</a>	ك مصر اكستerior لإنجليزية) Misr Exterior Bank (MEB)
قائمة المركز المالي - قائمة الدخل - قائمة التدفقات النقدية - قائمة توزيع الارباح - الإيضاحات المتممة - تقرير مراقب الحسابات (عرض مباشر على صفحة الانترنت)	نبذة عن البنك - الفروع - الخدمات - صناديق الاستثمار - الخدمات الآلية عبر الشبكة - ربط بأهم بيروت Link الاستثمار - القوائم المالية.	<a href="http://www.eab-online.com">www.eab-online.com</a>	بنك المصري أمريكي Egyptian American Bank (EAB) لإنجليزية)
			ك مصر امريكا الدولي Misr America International Bank (MAIB)
			بنك المصري الخليجي Egyptian Gulf Bank (EGB)
قائمة مالية مختصرة بها نسب الملكية ورأس المال والسيولة. (عرض مباشر على صفحة الانترنت)	مجلس الادارة - الفروع - الخدمات - معلومات مالية مختصرة.	<a href="http://www.bmL.com.Lb/">www.bmL.com.Lb/</a>	ك مصر الدولي Misr International Bank (MIB)
			ك مصر رومانيا Misr Romanian Bank

			(MRB)
			ك المهندس Mohandes Bank (MB)
			ك النيل Nile Bank (NLB)
			بنك المصري البريطاني Egyptian British Bank (EBB)
الميزانية وقوائم الدخل عن اخر عامين حتى ١٩٩٩ والنسب المالية.	نبذه عن البنك - الفروع - الخدمات - المراسلين - المعلومات المالية (ميزانية/ قائمة دخل/ نسب مالية).	<a href="http://www.nbdegypt.com">www.nbdegypt.com</a>	بنك الوطني للتنمية National Bank for Development (NBD)
قائمة المركز المالي - حساب الارباح والخسائر - تحليل مالي مقارن لنتائج اخر عامين. (عرض مباشر على صفحة الانترنت)	نبذه عن البنك - الفروع - الخدمات - المراسلين - القوائم المالية لعام ١٩٩٩ - النسب المالية - اسعار الصرف الاجنبي.	<a href="http://www.alwatany.com.eg">www.alwatany.com.eg</a>	بنك الوطني المصري لأنجليزية Alwatany Bank of Egypt (WBOE)
٢/ بنوك استثمار واعمال:			
			ك الائتمان الدولي (صر) Credit International D'Egypt (CIE)
	كان هناك موقع بعنوان والغي.		بنك الأهلي سوسيتيه نرال National Societe Generale Bank (NSGB)
قائمة المركز المالي - قائمة الدخل. (عرض مباشر على صفحة الانترنت)	-تعريف بالبنك - المشروعات - المراسلون - الفروع - حسابات البنك - القوائم المالية.	<a href="http://www.hbd-eg.com">www.hbd-eg.com</a>	ك التعمير والاسكان Housing and Development Bank (HDB)
			ك القاهرة باركلز Cairo Barclays Bank (CBI or BCBI)

			ك مصر ایران للتنمية Misr Iran Development Bank (MIDB)
			ك مصر العربي فريقى Egyptian Arab Africa Bank (EAAB)
			ك الشركة المصرفية عربية الدولية Societe Arabe Internationale De Banque (SAIB)
بيانات عن قائمة المركز المالي - نتائج النشاط. (عرض مباشر على صفحة الانترنت)	التعريف - الخدمات - الفروع - المراسلين - صندوق الزكاة - المشروعات - الجوائز - الاوعية الادخارية - اهم البيانات المالية.	<a href="http://www.iibid.com">www.iibid.com</a>	مصرف الاسلامي مولي للاستثمار التنمية Islamic International Bank for Investment and Development (IIBID)
٣/ فروع البنوك الاجنبية:			
			ريكان اكسبريس بنك American Express Bank LTD.
			ك ابو ظبي الوطني National Bank of Abu Dhabi (BAD)
			بنك الاهلي الباكستاني National Bank of Pakistan
			بنك الاهلي السوداني National Bank of Sudan (NBS)
			بنك الاهلي اليوناني National Bank of Greece
			ك الشرق الاوسط حدود Middle East Bank Ltd (MEBNK)
الميزانية العامة - قائمة	نبذة تاريخية عن البنك -	<a href="http://www.arabbank.com">www.arabbank.com</a>	بنك العربي

<p>الدخل (المجموعة البنكية العربية) لآخر عامين عرض مباشر على صفحة الانترنت</p>	<p>الخدمات المصرفية المباشرة عبر الانترنت - الفروع - تصنيف المؤسسات المالية الدولية للبنك - اسعار العملة - القوائم المالية.</p>		<p>Arab Bank (انجليزية والعرببة)</p>
			<p>ك كريدي ليونيه Credit Lyonnais (CRLE or CRELY)</p>
			<p>ك المشرق</p>
			<p>Mashreq Bank (MSH or MSHQ)</p>
<p>مجلس الادارة - الفروع - الخدمات.</p>	<p><a href="http://www.ca-bank.com">www.ca-bank.com</a></p>		<p>بنك الوطني العماني محدود (عدل الي بنك ناصرة عمان) National Bank of Oman Ltd. (NBO)</p>
			<p>مال ترست بنك Jammal Trust Ban (JTB)</p>
			<p>ي بنك اوف نوفا كوتشاريا The Bank of Nova Scotia (SCOBK or BNSC)</p>
			<p>بنكي بنك CITIBANK (CTB or CITAR)</p>
			<p>بريدي سويس فرست سلطنة Credit Suisse First Boston Bank</p>
			<p>ربما Paris Bas</p>
			<p>٤ بنوك منشأة بقوانين خاصة:</p>
<p>نبذة عن البنك - الخدمات - المراسلين - الفروع - سجل الزائرين - البريد الالكتروني: Arianbank.@mst1,mist .com,eg</p>	<p><a href="http://www.arab-investment-bank.egypt.com">www.arab-investment-bank.egypt.com</a></p>		<p>صرف الاتحاد العربي لتنمية (بنك استثمار العربي) Union Arab Bank for Development and Investment (AIB)</p>

<p>قائمة المركز المالي المجمعة - قائمة الدخل المجمعة قائمة التدفقات النقدية المجمعة. (عرض مباشر على صفحة الانترنت)</p>	<p>نبذه عن البنك - خدمات البنك - القوائم المالية.</p>	<p><a href="http://www.egypt.com/aaib">www.egypt.com/aaib</a></p>	<p>بنك العربي الافريقي ولي Arabian African International Bank (انجليزية)</p>
	<p>نبذه عن البنك - الخدمات - الادوات المالية الاسلامية.</p>	<p><a href="http://www.faisalislamicbank.com">www.faisalislamicbank.com</a></p>	<p>فيصل الاسلامي مصري <i>Faisl Islamic Bank o Egypt</i> (انجليزية)</p>
			<p>بنك المصري لتنمية  الصادرات Export Development Bank of Egypt (EDBE)</p>
			<p>ناصر الاجتماعي Nasser Social Ban (NSTBK)</p>
<p>الميزانية - قائمة الدخل والارباح المحتجزة - قائمة التدفقات النقدية - بعض نسب التحليل المالي محللة جغرافيا وتحليل القروض والاستثمارات. (عرض مباشر على صفحة الانترنت)</p>	<p>الفروع - مجلس الادارة - المديرون - السياسات - حملة الاسهم - استراتيجية البنك - اسماء مراقبى الحسابات - القوائم المالية.</p>	<p><a href="http://Mailer.datum.com.eg/aib">Mailer.datum.com.eg/aib</a></p>	<p>صرف العربي الدولي Arab International Bank (AIB)</p>

# المراجع

## أولاً: المراجع العربية

الاقتصادية للنشر والتوزيع، دليل بنوك مصر، (القاهرة: الاقتصادية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٠).)

بهاء شاهين، الدليل العملي لاستخدام الانترنت، (القاهرة: العربية لعلوم الحاسوب "كمبيوساينس"، ١٩٩٧).

عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة (الكويت: دار السلسل، ١٩٩٠).

قرار وزير الاقتصاد رقم ٥٠٣ لسنة ١٩٩٧ بشأن معايير المحاسبة المصرية وتعديلات نماذج القوائم المالية لشركات المساعدة والتوصية بالأسهم - الواقع المصري - العدد ٢٣٠ (تابع) في ١٢ اكتوبر سنة ١٩٩٧، ص ١ -

.٣٣٥

جلال الشافعي، اساليب الفحص الضريبي الحديثة، ٢٠٠٠.

عبد الحميد بسيوني عبد الحميد، لغة برمجة النص الفائق، (القاهرة: مكتبة ابن سينا، ١٩٩٨).

محمد شريف توفيق ، "توظيف الشبكة الدولية للمعلومات انترنت لدعم البحث العلمي: تطبيق على مجالات البحث المحاسبي والافصاح الالكتروني" المؤتمر العلمي الثاني لكلية التجارة جامعة الزقازيق ١٩٩٨ (الزقازيق: كلية التجارة، نوفمبر ١٩٩٨)، ص ٢٢٤/٢ - ١٧١/٢ .

محمد شريف توفيق، الاستخدامات العلمية للحاسب الآلي تحت نظام النوافذ: (٢) التحليلات الاحصائية لبحوث العلوم الاجتماعية باستخدام برنامج SPSSWIN مع تطبيقات بحثية (الكتاب الثاني في سلسلة الاستخدامات العلمية للحاسب الآلي) مكتبة التكامل ، الزقازيق، ١٩٩٦ .

محمد شريف توفيق، دليل البرنامج التدريسي للحاسب الآلي: الجداول الالكترونية اكسل EXCEL - بناء الجداول واجراء الرسومات وبرمجة اكسل - اصدار ٨ (٩٧)، الزقازيق: شركة الاستاذ للتصميمات الهندسية وخدمات الكمبيوتر ، ١٩٩٩/٩٨ .

محمد شريف توفيق، دليل البرنامج التدريسي للحاسب الآلي: التحليلات الاحصائية لبحوث العلوم الاجتماعية باستخدام برنامج SPSS - اصدار ٧ (٥)، الزقازيق: شركة الاستاذ للتصميمات الهندسية وخدمات الكمبيوتر ، ١٩٩٩/٩٨ .

محمد شريف توفيق، مقدمة المحاسبة المالية مع تطبيقات علي الحاسب الآلي (الكتاب الأول في سلسلة المنهج المعاصر في المحاسبة)، الزقازيق: مكتبة التكامل ، ١٩٩٦ ، ٢٠٠٠ .

محمد شريف توفيق، المحاسبة المالية المتوسطة مع تطبيقات علي الحاسب الآلي (الكتاب الثاني في سلسلة المنهج المعاصر في المحاسبة)، الزقازيق: مكتبة التكامل ، ١٩٩٥ ، ١٩٩٦ ، ١٩٩٨ .

محمد شريف توفيق، المحاسبة المالية المتقدمة: الاندماج والقوائم المالية المجمعة (الموحدة) مع تطبيقات علي الحاسب الآلي (الكتاب الثالث في سلسلة المنهج المعاصر في المحاسبة)، الزقازيق: مكتبة التكامل ، ١٩٩٥ ، ١٩٩٨ .

محمد شريف توفيق، تطبيقات محاسبية متقدمة باستخدام الحاسب الآلي الزقازيق: مكتبة المدينة ٢٠٠٢/٢٠٠٣ .

محمد شريف توفيق ، "رؤية مستقبلية نحو المحاور الرئيسية لنطوير بناء المعايير المحاسبية في المملكة العربية السعودية: منهج تنظيمي للسياسة المحاسبية علي المستوى الكلي " مجلة الادارة العامة (الرياض: معهد الادارة العامة - العدد ٥٥ سبتمبر ١٩٨٧)، ص ١٦٧ - ٢٣٥ .

محمد شريف توفيق ، "قياس متطلبات العرض والافصاح العام وتقدير مدى توافرها في التقارير المالية للشركات المساهمة وفي معيار العرض والافصاح العام في المملكة العربية السعودية" مجلة الادارة العامة (الرياض: معهد الادارة العامة - العدد ٦١ فبراير ١٩٨٩)، ص ١١٣ - ٢٠١.

محمد شريف توفيق ، "تطوير النظام المحاسبي لاستيعاب محاسبة وقوائم التدفقات النقدية كديل لقوائم مصادر واستخدامات الأموال: دراسة اختبارية لتطوير معايير المحاسبة السعودية" مجلة الادارة العامة (الرياض: معهد الادارة العامة - العدد ٧٠ إبريل ١٩٩١)، ص ٨٥ - ١٥٧.

محمد شريف توفيق، "دليل اضافي عن الحاجة لتطوير تنظيم السياسة المحاسبية في ظل الاصلاح الاقتصادي: دراسة اختبارية لتطوير القياس والافصاح عن التدفقات النقدية بالتقارير المالية لخدمة أهداف سوق المال" بحث منشور بالمؤتمر العلمي الثاني للجمعية العلمية للمحاسبة والمراجعة والنظم - القاهرة ١٩٩٣.

محمد شريف توفيق، "أهمية الإصلاح المحاسبي" الأهرام الاقتصادي (القاهرة: العدد ١٢٣٤ سبتمبر ١٩٩٢)، ص ٣١.

محمد شريف توفيق وحمدي محمود قادوس، "دراسة اختبارية لاستخدام المدخل الايجابي في بناء المعايير المحاسبية في المملكة العربية السعودية" مجلة الادارة العامة (الرياض: معهد الادارة العامة - العدد ٧٢، أكتوبر ١٩٩١)، ص ٩٣ - ١٦٢.

محمد شريف توفيق، "دور معايير المحاسبة في تطوير قطاع الأعمال واصلاح المسار المحاسبي المصري: منهج تنظيمي" مؤتمر تطوير قطاع الأعمال في مصر (جامعة المنصورة: كلية التجارة جامعة المنصورة - ابريل ١٩٩٢)، ص ٤٧.

محمد شريف توفيق، "دور معايير المحاسبة في دعم سوق المال واصلاح المسار المحاسبي المصري: منهج تنظيمي لتطوير العرض والافصاح المحاسبي لخدمة أهداف المستثمرين" المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية (كلية التجارة وادارة الاعمال - جامعة حلوان، القاهرة)، المجلد الخامس العدد الثاني ١٩٩١، ص ١٤٨ - ١٧٨.

محمد فخرى مكي، محمد شريف توفيق، حسين محمد السلاموني، حسن عبد الحميد العطار، انور علي جودة، طارق ابراهيم الدمياطي، تطبيقات الحاسوب في مجال اقتصاديات الاعمال، الزقازيق: مكتبة المدينة، ٢٠٠٠.  
قانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ بإصدار قانون سوق المال (القاهرة: الجريدة الرسمية العدد ٢٥ مكرر - ٢٢ يونيو ١٩٩٢)، واللائحة التنفيذية للقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢.

- Ashbaugh, Hollis, Karla M. Johnstone and Terry D. Warfield, "Corporate Reporting on the Internet", Accounting Horizons (September 1999), pp. 241 – 257.
- American Accounting Association, Accounting Education News, Faculty Development Update (Spring and Summer 1998).
- American Accounting Association, Accounting Education News, (1998 Annual Meeting Issue), p.12.
- Boockholdt, J. L. , Accounting Information Systems: Transactions Processing and Controls (New York: Irwin/McGraw-Hill, 1999).
- Financial Accounting Standards Board, Business Reporting Research Project:- 2000 Electronic Distribution of Business Reporting Information January 31, 2000 (Available on Intrenet:  
<http://www.Rutgers.edu/Accounting/raw/fasb/brrppg.html>).
- Financial Accounting Standards Board, Original Pronouncements (Homewood, Illinois: Irwin 1991).
- Institute of Chartered Accountants of Pakistan, International Accounting Standards, 1996.
- International Accounting Standard Committee, Business Reporting on the Internet 1999 (Available on Internet: <http://www.iasc.org.uk/>).
- Kieso, Donald E. and Jerry J. Weygandt, Intermediate Accounting (New York: John Wiley and Sons, Inc., Ninth Edition, 1998).
- Lang, M. and R. Lundholm, :Cross-Sectional Determinants of Analyst Ratings of Corporate Disclosures", Journal of Accounting Research (Autumn 1993),pp.246-271.
- Prichegger, Barbara and A. Wagenhofer, "Financial Information on the Internet", The European Accounting Review 1999, 8: 2, pp.383-395.
- Walk, Harry I., Frances Jere R. and Michael G. Tearney, Accounting Theory: A Conceptual and Institutional Approach (Boston: Kent Publishing Company, 1984 and 1990).
- Watts, Ross L. and Jerold L. Zimmerman, Positive Accounting Theory (Englewood Cliffs; New Jersey: Prentice-Hall, Inc., 1986).